سلسلة السياسات البيئية

دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة في السيادة الغذائية

عبد العزيز الصالحي

مبادرة الإصلاح العربي
ARI
PENGON

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

www.arab-reform.net/ar

PENGON

شبكة المنظمات الاهلية البيئية الفلسطينية (PENGON)، والمعروفة أيضًا باسم «أصدقاء الأرض – فلسطين»، هي الشبكة البيئية الفلسطينية الرائدة، تأسست عام 1996، وتضم أكثر من 40 منظمة عضوًا في الضفة الغربية وقطاع غزة. تنسّق الشبكة جهود المناصرة وبناء القدرات والعمل على السياسات، مع التركيز على حقوق المياه، وحماية الأراضي، والزراعة المستدامة، والعدالة البيئية في ظل تحديات الاحتلال. وتُسهم منشوراتها ثنائية اللغة وحملاتها وشراكاتها الدولية في تعزيز وإيصال الصوت البيئي الفلسطيني على المستوى العالمي.

https://www.pengon.org

عن الكاتب

عبد العزيز الصالحى هو باحث فلسطيني في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، حاصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت. عمل الصالحى مع عدة منظمات غير حكومية فلسطينية في أدوار بحثية وتنسيقية وله العديد من الدراسات المنشورة.

عن المشروع

تم إعداد هذا التقرير من قِبل شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية (PENGON) بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي، وذلك في إطار المشروع الممولّ من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) بعنوان: "تعزيز فاعلي المجتمع المدني والشبكات المناصرة لانتقال بيئي عادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.

© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: مشهد من وسط قطاع غزة، خلال قطف الزيتون وفعاليات تراثية بمناسبة انطلاق موسم قطاف الزيتون، في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2022.
© Abed Rahim Khatib (عبّد رحيم الخطيب).

شباط/فبراير 2026

تم إعداد هذه الورقة بدعم من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

Civil Society Facility for the Mediterranean
مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط
Funded by the European Union

السويد Sverige

المحتويات

تقديم ومنهجية الدراسة 7

مفهوم السيادة الغذائية فلسطينيًا 7

الحق في الإنتاج 9

الزراعة البيئية 9

الحصاد المائي 10

البذور البلدية 10

السياق الاستعماري والسيطرة على الغذاء في فلسطين المحتلة 11

تحولات ما بعد أوسلو 11

السيادة الغذائية في السياسات الوطنية الفلسطينية 12

القطاع الحكومي الفلسطيني وملف الغذاء 13

غياب الفعالية في السياسات الوطنية 13

القطاع التعاوني تحت مظلة وزارة العمل 15

القطاع الخاص والصناعات الغذائية 15

العلاقة بين المجتمع المدني ودوره في التأثير في السياسات الوطنية لتحقيق السيادة الغذائية 17

العمل الأهلي والشراكة الحكومية 21

من هم الأقل حظًا؟ 22

حاضنة شعبية ومبادرات محلية وحركات اجتماعية 23

التمويل والمساعدات الدولية وأثره في السيادة الغذائية 24

واقع الغذاء في فلسطين المحتلة بعد السابع من أكتوبر 2023: التجويع كأداة حرب 26

تحديات تحقيق السيادة الغذائية في فلسطين المحتلة 27

التوصيات 28

المصادر والمراجع 30

الملحق: المقابلات الميدانية 33

تقديم ومنهجية الدراسة

ضمن إطار عمل شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي، تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الأهداف تصب في تعزيز المفاهيم الأساسية على الصعيد الفلسطيني، وهي السيادة الغذائية والعدالة المناخية والانتقال البيئي العادل. ولتحقيق هذه الغاية نفذ فريق البحث مسحًا (mapping) لمؤسسات المجتمع المدني الناشطة في ميدان السيادة الغذائية، إذ تغطي هذه المؤسسات جزءًا واسعًا من التقدم الفلسطيني على هذا الصعيد. إلى جانب ذلك، تقدم الدراسة تفسيرًا وفهمًا للعلاقة بين المؤسسات الأهلية وصانعي السياسات في فلسطين المحتلة والتحديات التي يواجهانها على صعيد مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك للخروج بمسارات تعزز الحوكمة الرشيدة والمساءلة وعمليات التحول العادل من خلال نهج تشاركي مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في فلسطين المحتلة.

كما تتطرق الدراسة إلى واقع القطاع الزراعي في ظل السياسات الاستعمارية، إلى جانب دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتحكم في الموارد المحلية والسيطرة عليها. كما تشمل الخطة البحثية محاور تتعلق بالتحديات المعاصرة، لا سيما بعد أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتأثيرها في الأمن الغذائي.

تكمن أهمية الدراسة في كونها أداة أساسية لبناء التحالفات لتنفيذ تدخلات استراتيجية مع مختلف المنظمات الأهلية الفلسطينية والإقليمية، وتحليل كيفية فهم المجتمع المدني وصانعي السياسات الفلسطينيين لمفهوم التحول البيئي العادل، والخطوات الممكنة لترسيخ مفاهيم الحوكمة والعدالة البيئية والاستدامة في السياسات البيئية.

تعتمد الدراسة على منهجية مركبة: الجزء الأول استكشافي لمسح المنظمات الأهلية الفاعلة في السيادة الغذائية، والجزء الثاني وصفي تفسيري لتحليل واقع الحوكمة والمساءلة والاستدامة والسياسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى دراسة واقع السيادة الغذائية في فلسطين وتفسير العلاقات المؤثرة فيه. جُمعت البيانات من خلال 30 مقابلة فردية معمقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظمها وجهًا لوجه وبعضها عبر الاتصال المرئي.

في جمع البيانات الأولية لمسح المنظمات (mapping)، استند الباحث إلى بيانات وزارة الداخلية الفلسطينية عن المنظمات الأهلية المسجلة في قطاعي الزراعة والبيئة، بالإضافة إلى مؤسسات بحثية ومجتمعية تعمل في حقل الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. كما وزع الفريق استبانة إلكترونية على 30 منظمة من أصل 208 لقياس مؤشرات محددة للعلاقات بين المتغيرات ذات الصلة. وفي مرحلة دراسة السيادة الغذائية في ظل السياق الاستعماري، استخدم الباحث أدوات نوعية عبر مقابلات فردية معمقة مع الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي والغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينها وزارة الزراعة واتحاد لجان العمل الزراعي واتحاد الصناعات الغذائية والزراعية ومركز معًا وشبكة المنظمات البيئية وملتقى الشراكة الشبابي والإغاثة الزراعية وائتلاف المؤسسات الزراعية ومنتدى الزراعة الحضرية ومؤسسات ونشطاء آخرين. كما وضع الباحث مؤشرات للقياس الكمي والنوعي أدرجت في أسئلة المقابلات والاستمارة الإلكترونية (انظر/ي الملحق).

مفهوم السيادة الغذائية فلسطينيًا

عُقِدت في عام 1996 القمة العالمية للغذاء، وعرَّفت الأمن الغذائي بأنه القدرة على وصول الأشخاص في كل وقت، ماديًا واقتصاديًا، إلى غذاء كافٍ وسليم ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية واختياراتهم الغذائية بما يمكنهم من قضاء حياة نشيطة وصحية.[1] لكن في حقيقة الأمر، تتبنى الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية، كبرنامج الأغذية العالمي (WFP) والفاو، منذ عام 1974، المفهوم الذي يركّز على الوصول إلى الغذاء ويشكّل الإطار المهيمن على السياسات الدولية في هذا المجال.[2]

في المقابل، تضع منظمة لافيا كامبيسينا La Via Campesina (حركة طريق الفلاحين الدولية)،[3] وهي مظلة عبر وطنية لمنظمات الفلاحين من حول العالم، تعريفاً مغايراً، وهو السيادة الغذائية ومؤداه أن لكل دولة الحق في الحفاظ على قدرتها على إنتاج أغذيتها الأساسية وتطويرها، بحيث تحترم التنوع الثقافي والإنتاجي.[4] جاءت هذه الخطوة بالنيابة عن الحركات الاجتماعية للمزارعين بمناسبة القمة العالمية للغذاء لعام 1996،[5] أي بعد استحداث المنظمة العالمية للتجارة بعامٍ واحد، وطُرِح المفهوم ليكون بديلًا عن السياسات النيوليبرالية بوصفه أداة أنجع لمقاومة الجوع،

1 عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث، «الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي»، في الحق في الغذاء، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019، ص51

2 من مقابلة مع عباس ملحم – المدير التنفيذي لاتحاد المزارعين الفلسطينيين | أجريت في تاريخ 22 تموز/يوليو 2025.

3 حركة دولية تجمع ملايين الفلاحين، ومزارعي الحيازات الصغيرة، والمزارعين المتوسطين، والأشخاص الذين لا يمتلكون أراض، والنساء والشباب الريفيين، والسكان الأصليين، والمهاجرين، والعمال الزراعيين من جميع أنحاء العالم. تدافع الحركة في مفاهيمها عن زراعة الفلاحين من أجل السيادة الغذائية كوسيلة لتعزيز العدالة والكرامة الاجتماعية وتعارض بشدة الزراعة التي تقودها الشركات والتي تدمر العلاقات الاجتماعية والطبيعة.

4 جوليانو مارتينيلو، «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية»، في الحق في الغذاء، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019، ص127

5 مفهوم السيادة الغذائية برز في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي للقمة الرسمية (مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، وهو ما يعبر عن موقف أكثر راديكالية لمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالقمة الرسمية – الحكومية.

ومناهضًا للهيمنة الرأسمالية العالمية على النظم التجارية والزراعية في سياق العولمة.[6] منذ ذلك الحين باتت توجد مدرسة تعرف بمدرسة السيادة الغذائية مقابل مدرسة الأمن الغذائي. ظهرت هذه المدرسة كمفهوم معارض للنيوليبرالية العالمية في الزراعة في أواخر القرن العشرين. تواجه هذه المدرسة هيمنة الشركات التي تعطي الأولوية للربح على حساب الناس، وتشدد في الوقت نفسه على ضرورة إعادة تشكيل النظم الغذائية بما يحترم التقاليد المحلية والبيئة وحقوق الإنسان.[7]

وعلى الرغم من وضوح جذر الاختلاف الجوهري لكل من المفهومين أو المدرستين (السيادة الغذائية والأمن الغذائي)، ففي الغالب يُخلط بينهما في العديد من السياقات المجتمعية.[8] الفرق بين السيادة الغذائية والأمن الغذائي يكمن في أن الأمن الغذائي يركز على القدرة على شراء الغذاء وتوفيره بسهولة للمواطنين، أما السيادة فتعني الاستقلالية والقدرة على ممارسة السيطرة التامة على جميع جوانب النظام الغذائي وفقًا لاحتياجات الدولة وتقاليدها. السيادة تعني أن الدولة تتحكم في قراراتها الزراعية والتجارية بناءً على مصالحها الوطنية وليس بناءً على التبعية للآخرين.[9]

تناولت العديد من الدراسات موضوع السيادة الغذائية في السياق الفلسطيني، وأشارت إلى إمكانية تحقيقها من خلال الإرادة السياسية والاجتماعية، حتى في ظل نظام الاحتلال. وقد حدّدت بعض هذه الدراسات عناصر رئيسة للسيادة الغذائية، تشمل الاكتفاء الذاتي الغذائي، والحق في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضمان رفاهية كل من المزارعين والمستهلكين. كما تشدد على ضرورة الوصول إلى غذاء صحي وعالي الجودة يتماشى مع التراث والثقافة المحليين، والحفاظ على التوازن بين الزراعة والصناعة، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية، وإنهاء هيمنة الشركات التجارية والوكلاء على الموارد. وتُبرز أيضًا أهمية إعطاء الأولوية لدعم المنتجين الصغار والمزارعين والتعاونيات، ومكافحة المعالجات الكيميائية والمنتجات المعدّلة وراثيًا.[10]

يوجد شبه إجماع ظهر عبر المقابلات الميدانية مفاده أن فكرة «الأمن الغذائي» بات عليها تحفظات كثير، إذ يراها البعض قاصرة وغير كافية، بل وتُخفي في طياتها علاقات تبعية واستضعاف.[11] حين تُقدَّم المساعدات الغذائية في سياق الطوارئ (كما في حالة غزة) من دون تمكين المجتمعات من إنتاج غذائها بنفسها، تتحول هذه العلاقة إلى نوع من الاستعباد غير المباشر؛ إذ يبقى الناس معتمدين على الآخرين لتأمين قوتهم، بلا أي قدرة حقيقية على الاستقلال.[12]

تُطرح مسألة السيادة الغذائية في السياق الفلسطيني كإشكالية معقدة تتعلق بطبيعة مفهوم «السيادة» تحت واقع الاستعمار، ويبرز التساؤل حول إمكانية تحقيق سيادة غذائية في ظل تحكم الاحتلال بمصادر الموارد ومدخلات الإنتاج. هذا النقاش يعيدنا إلى جوهر تعريف السيادة الغذائية بأنها «الحق في تحديد السياسات والقدرة على إنتاج وتطوير الأغذية الأساسية بما يتناسب مع الخصوصيات الثقافية والإنتاجية للمجتمع». ورغم غياب الدولة الفلسطينية، واستمرار نهب الاحتلال للأراضي والمياه والمدخلات الزراعية، لا يزال لدى الفلسطينيين مساحة للمناورة عبر تطوير إنتاجهم الغذائي وتعزيزه، والسعي إلى فك الارتباط عن السوق الإسرائيلي والابتعاد عن تبعية منظومته الاقتصادية بالحد الأدنى أو ما يطلق عليه «اقتصاد الصمود».[13]

ترى هذه الدراسة أن السيادة الغذائية ليست مجرد خيار ممكن، بل هي ضرورة وطنية عاجلة في ظل تصاعد سياسات الاحتلال وتوغله. فالرهان اليوم يقوم على بناء اقتصاد مقاوم يقلص التبعية للاحتلال والشركات الاحتكارية الكبرى، مع التأكيد أن الهدف لا يقتصر على التكيف مع الأمر الواقع، بل يتمثل في تعزيز صمود الفلاحين والمجتمع، كجزء من مشروع التحرر واستعادة الموارد المسلوبة. ومن هنا، لا ينحصر دور الأفراد في مجرد امتلاك وسائل الإنتاج، بل يتعداه إلى تبني أنماط استهلاك داعمة للمزارعين الصغار والمنتجين المحليين الذين يسهمون في الزراعة المستدامة. فالإيمان بفكرة السيادة الغذائية وممارستها يوميًا، سواء في الإنتاج أو في الاستهلاك، يشكلان بحد ذاتهما خطوات عملية نحو تجسيد هذا المفهوم.

يرى الباحث جورج كرزم أن مفهوم السيادة الغذائية يقوم على 7 مبادئ مترابطة: الغذاء حق أساسي للإنسان؛ تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي محليًا؛ الإصلاح الزراعي العادل وإعادة توزيع الموارد لصالح صغار المزارعين؛ الاستدامة والتنوع البيولوجي؛ دعم النظم الغذائية المحلية وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية؛ رفض الزراعة الصناعية المعتمدة على الهندسة الوراثية والمواد الكيميائية؛ والحكم التشاركي لضمان مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة في القرارات الغذائية.[14] وقد وضع كرزم مجموعة من العناصر يجب الانطلاق منها عند التفكير بما يتعلق بالسيادة الغذائية في فلسطين المحتلة في ظل السياق الاستعماري:[15]

6 عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث، الحق في الغذاء السيادة الغذائية.

7 مقابلة مع جورج كرزم - باحث وناشط في الحقلين البيئي والتنموي ومدير وحدة الدراسات والإعلام البيئي في مركز معاً التنموي ومسؤول تحرير مجلة آفاق البيئة والتنمية | أجريت معه في تاريخ 30 نيسان/أبريل 2025.

8 مقابلة مع جورج كرزم.

9 مقابلة مع جورج كرزم.

10 جورج كرزم، السيادة الغذائية الوطنية على الغذاء، مركز العمل التنموي – معاً، 2015، ص11-12

11 مقابلة مع عباس ملحم.

12 مقابلة مع عباس ملحم.

13 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري، مؤسسة دالية للتنمية المجتمعية، 2021. متاح على https://shorturl.at/3acMf

14 مقابلة مع جورج كرزم.

15 جورج كرزم، السيادة الغذائية الوطنية على الغذاء.

جدول رقم (1): أبعاد السيادة الغذائية الوطنية

المحور	الأبعاد
الاقتصادي	تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من الإنتاج المحلي. مراعاة منفعة جميع الأطراف: مزارعين ومستهلكين. الإنتاج بواسطة مزارعي الحيازات الصغيرة أو التعاونيات أو القطاع العام، مع تسعير عادل للغذاء.
سياسي – اجتماعي	حق الأفراد في تحديد نمط غذائهم مع مراعاة التنوع الريفي. مواجهة الهيمنة التجارية الدولية والتحكم الاحتكاري بالبذور. إعادة التوازن بين الريف والمدينة. مكافحة الإغراق السلعي من الشركات الأجنبية والإسرائيلية. إحياء التقنيات الزراعية التقليدية والمعرفة المحلية.
صحي	إنتاج غذاء صحي ومتوافق مع التراث والثقافة المحلية، والابتعاد عن الأطعمة الدخيلة.
بيئي	رفض الزراعة الصناعية المكثفة والهندسة الوراثية واستخدام المواد الكيميائية المفرط.

تنعكس هذه المحاور على مجموعة من العناوين الرئيسة يمكن وصفها بأركان السيادة الغذائية الوطنية في فلسطين في ظل السياق الاستعماري وممارستها: الحق في الإنتاج؛ الزراعة البيئية؛ الحصاد المائي؛ البذور البلدية؛ مسؤولية المستهلك.

الحق في الإنتاج

يُبرِز هذا العنوان جوهر أزمة الإنتاج الغذائي في فلسطين المحتلة، ولا سيما الزراعي منه، والمتمثلة في سيطرة المستعمِر على الموارد الفلسطينية من أراضٍ ومياه ومدخلات إنتاج تحدّ من تحقيق السيادة الغذائية. كما يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز حاد، إذ تبلغ قيمة الواردات نحو 6 مليارات دولار مقابل صادرات لا تتجاوز 0.5 مليار، أي ما يعادل 12 ضعفًا تقريبًا.[16]

العجز التجاري بحدّ ذاته ليس استثناءً، لكن خطورته في الحالة الفلسطينية تكمن في طبيعته ومصدره؛ فهو عجز هيكلي متفاقم ناتج أساسًا عن استيراد سلع استهلاكية أساسية لا تسهم في تطوير الإنتاج المحلي. وبذلك، يتحول العجز إلى عامل يُعمّق التبعية الاقتصادية بدل أن يساهم في التنمية وتقوية القدرة الإنتاجية.

تُظهر البيانات أن المخصصات الموجهة لتطوير ودعم القطاع الزراعي محدودة للغاية، ما تسبب في تراجعه المستمر عامًا بعد عام. ويتجلى ذلك خصوصًا في قطاع الثروة الحيوانية، حيث تفاقمت مشكلات تربية الأغنام والأبقار وارتفعت أسعار اللحوم الحمراء بحدة دفعت معها القطاع الخاص إلى اللجوء إلى الاستيراد. وعلى الرغم من أن الاستيراد قد يخفف الأزمة مؤقتًا، فهو يخلّف آثارًا سلبية طويلة المدى؛ إذ يتسبب الاعتماد عليه في تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض أعداد الثروة الحيوانية، ما يفاقم ضعف القطاع الزراعي من دون أن ينعكس ذلك فعليًا على انخفاض الأسعار للمستهلك، فتستمر الأزمة بشكل مركب يتراجع فيه الإنتاج من دون تحقيق استقرار في السوق.

ينطبق هذا على الزراعة النباتية، ففي بعض الفترات يصل الفلسطينيون إلى الاكتفاء الذاتي من بعض أصناف الخضروات، لكن هذه الوفرة تكون موسمية ومؤقتة أما باقي شهور السنة فيلجؤون إلى الاستيراد ما يتسبب في ارتفاع كبير في الأسعار خلال فترات تراجع الإنتاج المحلي.[17]

يشكّل الاعتماد على الاستيراد عائقًا بنيويًا أمام تطوير الإنتاج الزراعي، ويتفاقم هذا العائق بفعل الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيودًا صارمة على الوصول إلى الأراضي والموارد، ما يجعل أثره في الزراعة أشد من أي قطاع آخر. كما أن ضعف الاستثمار الحكومي في الإنتاج المحلي، عبر الموازنات المتعاقبة، يعكس إهمالًا مزمنًا تفاقمه القيود المالية والسياسية والأمنية التي يفرضها الاحتلال.[18]

الزراعة البيئية

يرى الخبراء أن الزراعة البيئية اقتصادية أكثر من الزراعة الكيميائية، ولعدة أسباب: أولاً، لعدم اعتمادها على المواد الكيميائية التي تُشكل في الزراعة التقليدية نسبة كبيرة من

16 مقابلة مع أشرف سمارة – باحث في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | أجريت في تاريخ 23 حزيران/يونيو 2025.

17 مقابلة مع أشرف سمارة.

18 مقابلة مع أشرف سمارة.

الأكلاف، قد تصل إلى 30% أو 40% من مجمل المصاريف حسب المنطقة.[19] يوفّر النظام الزراعي البيئي جزءًا كبيرًا من الأكلاف بفضل استقلاله عن المدخلات الخارجية، كما يستهلك كميات أقل من المياه، ما يقلل الكلفة التشغيلية. ويُعد التنويع الزراعي عنصر أمان اقتصادي، إذ يحد من الخسائر عند تراجع إنتاج أحد المحاصيل، على العكس من الزراعة الأحادية الأكثر عرضة للخسارة والمشكلات التسويقية المتكررة، كما يظهر في حالات فائض الإنتاج وانهيار الأسعار لمحاصيل مثل الخيار والبندورة والباذنجان وغيرها.[20] أما في الزراعة البيئية، فالتنويع داخل المزرعة، إلى جانب استقرار جودة المنتج، يضمن استمرارية الربح ويُقلل من التقلبات السعرية، وهذا يُعطيها ميزة اقتصادية حقيقية ومستدامة.[21]

الحصاد المائي

يستطيع الفلسطينيون الاعتماد على الآليات التقليدية في عملية حصاد المياه التي تُمارَس منذ مئات السنين. تبرز أهمية الزيادة الحالية في مشروعات الحصاد المائي، حيث يشهد القطاع توسعًا ملحوظًا في بناء السدود في المناطق الشرقية من الضفة الغربية مثل وادي العوجة ووادي الفارعة ووادي المالح جنوب الضفة.[22] يقتصر الحصاد المائي على جمع مياه الأمطار من خلال هذه السدود، لكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب القيود والمعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، ما يحد من إمكانيات تطوير هذا القطاع الحيوي.[23] ومن أبرز الممارسات المتبعة إنشاء آبار الجمع والبرك المائية، وهي الطريقة الأكثر شيوعًا واستخدامًا في المناطق الزراعية الفلسطينية.[24] تُستخدم هذه البرك والآبار لتجميع مياه الأمطار وتخزينها لاستخدامها في فترات الجفاف. أما التقنيات الحديثة الأخرى لحصاد المياه، فهي موجودة نظريًا ولكنها للأسف لم تنتشر عمليًا على نطاق واسع. من جهة أخرى، بُنيَت 4 سدود في الضفة الغربية بهدف دعم عملية حصاد المياه، لكن لم تحقق هذه السدود النجاح المطلوب، ويمكن القول إنها لا تزال محدودة الأثر.[25]

يُروَّج أحيانًا أن الزراعة البيئية تستهلك مياهًا أكثر من الزراعة الأحادية، إلا أن هذا الادعاء يفتقر إلى دليل علمي. فبحسب دراسات عدة، تعتمد الزراعة البيئية أساليب تحفظ التربة وتقلل التبخر، ما يجعلها أكفأ مائيًا، إذ تشير الأبحاث إلى أنها قد تستهلك مياهًا أقل بنسبة تتراوح بين 50% و80%، وفي بعض الحالات تنخفض الحاجة إلى المياه كليًا،[26] يُرجّح أن مصدر هذا الادعاء يعود إلى تصورات خاطئة أو سوء فهم لطبيعة الزراعة البيئية التي تقوم أساسًا على ممارسات مثل تغطية التربة والزراعة المختلطة وتقليل التبخر، وهي أساليب تُسهم في ترشيد استهلاك المياه لا في زيادته.[27]

البذور البلدية

تُعدّ البذور البلدية ركنًا أساسيًا في تحقيق السيادة الغذائية، إذ يمكن إعادة إنتاجها واستخدامها محليًا من دون الاعتماد على البذور الهجينة أو المعدلة وراثيًا. غير أن السوق الفلسطينية اليوم يهيمن عليها انتشار البذور المهجنة والمستوردة التي تروّج لها الشركات التجارية وتُستخدم غالبًا في الزراعة الكيمائية، في حين يظل إنتاج البذور البلدية محدودًا وعدد منتجيها التجاريين قليل جدًا.[28] لا توجد حتى الآن شركات تتبنى إنتاج أو تسويق البذور البلدية، لذلك يبقى استخدامها محصورًا إلى حد كبير في نطاق المزارعين الذين يحتفظون بها للاستهلاك الذاتي، أو لتبادلها ضمن شبكات محلية صغيرة. وهذا الواقع يُشكّل تحديًا كبيرًا أمام تعزيز السيادة الغذائية والاعتماد على الموارد المحلية.[29]

يشير الخبراء إلى أن إنتاج البذور البلدية منخفض الكلفة، إذ يمكن لكل مزارع إنتاج بذوره من الموسم السابق من دون شراء بذور جديدة، ما يجعله خيارًا اقتصاديًا ويعزز السيادة الغذائية. أما تقنيات الحصاد المائي مثل البرك أو آبار الجمع، فهي مكلفة نسبيًا بسبب اعتمادها على اليد العاملة أو المعدات الثقيلة، ما يجعل كلفتها أعلى مقارنة بدول أخرى، مع أن الاستثمار فيها يظل مهمًا وطويل المدى لمواجهة أزمات المياه.[30]

أسس الاتحاد البنك الأول للبذور البلدية عام 2003، تتويجًا لجهود استمرت أكثر من 10 سنوات في هذا المجال. يحقق البنك تقدمًا ملموسًا في الزراعة في جنوب الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم) وقطاع غزة، حيث تعتمد الزراعة أساسًا على الزراعة البعلية، ما يجعل البذور البلدية الأنسب للإنتاج. هذه البذور غير معدلة جينيًا وتُنتقى طبيعيًا، ويقدمها الاتحاد بأسعار رمزية لمزارعي الحيازات الصغيرة والمزارعات في فلسطين،[31] يحتوي بنك البذور البلدي في الخليل على نحو 40 صنفًا من الخضار البلدية المُكثَّرة والمحفوظة، بالإضافة إلى أصناف جديدة من الأعشاب الطبية والبرية يُوردها المزارعون

19 مقابلة مع سعد داغر - مهندس وناشط في الزراعة البيئية | أجريت في تاريخ 12 تموز/يوليو 2025.

20 مقابلة مع سعد داغر.

21 مقابلة مع سعد داغر.

22 مقابلة مع عبدالرحمن التميمي – المدير العام لجمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين | أجريت في تاريخ 24 حزيران/يونيو 2025.

23 مقابلة مع عبد الرحمن التميمي.

24 مقابلة مع سعد داغر.

25 مقابلة مع سعد داغر.

26 مقابلة مع سعد داغر.

27 مقابلة مع سعد داغر.

28 مقابلة مع سعد داغر.

29 مقابلة مع سعد داغر.

30 مقابلة مع سعد داغر.

31 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

للاتحاد للحفاظ عليها وإنتاجها كموروث وطني.[32]

أنشأت الإغاثة الزراعية بنك بذور بلدية في قرية الخضر عام 2010، امتدادًا لبرنامج تطوير البذور البلدية الذي بدأته عام 1992. كما أسس مركز العمل التنموي «معاً» بنكًا للبذور في مردة/سلفيت عام 1993، لكن جيش الاحتلال دمره عام 2001. وكان لمعهد الأبحاث التطبيقية «أريج» برنامج لتطوير البذور البلدية للمحاصيل الحقلية مثل القمح والشعير والبقوليات.[33]

كما يوجد بعض المبادرات الفردية تسعى للعودة إلى أصناف البذور البلدية التي كادت أن تختفي في الضفة الغربية المحتلة، * كانت ڤيڤيان صنصور قد أطلقت اسم «مكتبة البذور البلدية الفلسطينية» على مبادرتها. كما بدأ سعد داغر بتأسيس البنك الشعبي للبذور البلدية الأصيلة في بني زيد الشرقية، لزيادة إنتاج البذور البلدية وتوزيعها على الفلاحين بلا مقابل.[34]

السياق الاستعماري والسيطرة على الغذاء في فلسطين المحتلة

قبل تهجير الفلسطينيين في عام 1948، كان قد بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء حوالي 550 ألف، أي 55% من مجموع السكان.[35] وثق الباحث القانوني ربيع اغبارية مجموعة من القوانين الإسرائيلية سنّها الاحتلال في مراحل مبكرة من الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وركز على تلك التي حرمت الفلسطينيين من ممارساتهم الزراعية والنباتية والحيوانية وقيّدت عملهم في مجالات عدة. من أبرزها قانون «حماية النباتات – أضرار الماعز» لعام 1950، المعروف بـ «قانون العنزة السوداء»، الذي حظر تربية الماعز الأسود الفلسطيني بحجج بيئية، في حين كان الماعز في مزارع المستوطنين أبيض اللون. هدفت هذه القوانين عمليًا إلى فرض نمط الإنتاج الصهيوني في تربية الحيوان بما يخدم المستوطنين، واستبدال الإنتاج المحلي لتصبح الأرضية الفلسطينية تحت سيطرة هذا النمط الاستهلاكي.[36]

في عام 1976 شُكِّلت «الدورية الخضراء» التي عُرفت بتطبيق وحشي لقانون الماعز الأسود في النقب، ورافقتها خروقات حقوقيّة كثيرة.[37] بل إن المحاكم الإسرائيلية وقوانين دولة الاحتلال لاحقت العكّوب والزعتر في سياق استخدامها الطعام والطبيعة أدوات للسيطرة على الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي سعى الاستعمار من خلاله لتفكيك علاقة الفلسطيني بأرضه وهويته من جهة، وإعطاء السلطة على الأرض ومواردها للاحتلال من جهة ثانية.[38] لغاية عام 2005 أدخل أريئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ووزير الزراعة في آن واحد، تعديلًا آخرًا في لائحة «النبات المحمي»، لتشمل اللائحة نبتة العكوب أيضًا، وهي نبتة موسميّة شائكة، يشيع انتشارها في مناطق البطّوف، والنقب، ونابلس تحديدًا، وتنظّف من الأشواك، وتعدّ منها أكلات فلسطينيّة شهيرة وشعبيّة.[39]

تشكل هذه الأمثلة التي وثقها اغبارية جزءًا من حرب الاحتلال الشاملة على الفلسطينيين وإنتاجهم الزراعي، مستهدفة البعدين المادي والثقافي معًا، حتى أصبح قطف الزعتر والعكوب جريمة يُخالف بسببها عشرات الفلسطينيين سنويًا. كما تكشف هذه السياسات عن تأثير بنيوي طويل المدى في الغذاء الفلسطيني، إذ يفقد الجيل الجديد أي أساس للإنتاج الغذائي الوطني المستقل.

بالتوازي مع شن دولة الاحتلال حربًا على الزراعات الفلسطينية الأصيلة والقطاع الزراعي الفلسطيني بشقيه الحيواني والنباتي، ظلت السياسات الاقتصادية لدولة الاحتلال منذ إعلان قيامها في 1948 وحتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين متحيزة بوضوح لقطاع الزراعة، وكان الجانب الأعظم من الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة يتجه إلى المشروعات الزراعية والتصنيع الزراعي ومشروعات المياه، وهذا يعكس توجهات الاحتلال في التوسع الزراعي في فلسطين المحتلة.[40] ومن هنا، ننطلق في الحديث حول هذه المسألة بأبعادها الأكبر، إذ تسيطر دولة الاحتلال على 85% من مساحة فلسطين التاريخية.[41]

تحولات ما بعد أوسلو

إبان قيام السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو، جاء تصنيف الأراضي بحسب اتفاقية أوسلو إلى أ وب وج لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والبالغ مساحتها 3,375 ألف دونم، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال «الإسرائيلي» مباشرة في المناطق المصنفة (ج) حوالي 2,642 ألف دونم وتشكّل ما

32 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

33 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

34 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

35 غازي الصوراني، التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية، مكتبة جزيرة الورد، 2009، ص101.

36 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟، أيار/مايو 2017. متاح على https://shorturl.at/eiwDH

37 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟

38 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟.

39 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟

40 أحمد السيد النجار، الاقتصاد الصهيوني الغاصب والاقتصاد الفلسطيني الأسير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023، ص116-117.

41 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 47 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، 29 آذار/مارس 2023، متاح على https://shorturl.at/axY15

نسبته 76.3% من مجمل المساحة المصنفة (ج).[42] تسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 63% منها، وبلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو 542 كم2 في نهاية عام 2021، وتمثل ما نسبته حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية، وتمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، وأضرَّ بما يزيد عن 219 تجمعاً فلسطينياً. كما صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ 1967 قرابة 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية وصنفها محميات طبيعية تمهيداً للاستيلاء عليها.[43] تبلغ المساحة المصنفة (أ) حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب) حوالي 1,035 ألف دونم، وتبلغ المساحة المصنفة «أخرى» حوالي 250 ألف دونم وتشمل: محميات طبيعية وH1 وH2 في الخليل قُسِّمَت ضمن اتفاقية بروتوكول الخليل، وصادق الاحتلال «الإسرائيلي» خلال عام 2018 على مصادرة نحو 508 دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين «الإسرائيليين».[44]

بالإضافة لذلك، يسيطر الاحتلال على الموارد المائية في فلسطين التاريخية. ينكشف تجاهل الاحتلال للقوانين الدولية أيضًا عند مقارنة معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه باستهلاك الفرد الإسرائيلي. إذ نلاحظ أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد بـ3 أضعاف عن الفرد الفلسطيني. تقارب حصة الفرد الاسرائيلي 300 لتر في اليوم. يتضاعف هذا المعدل للمستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني.[45] يشير تقرير لمنظمة بيتسيلم أن المحتلين يستهلكون في المستعمرات ما بين 100 إلى 230 لتر يومياً. وقد أشارت شركة «ميكروت» (شركة مياه إسرائيلية) في تقاريرها إلى الأمر نفسه بأن استهلاك المستوطنين يفوق استهلاك الفلسطينيين ليصل تقريباً 3 أضعاف الاستهلاك اليومي.[46]

كان الاحتلال الإسرائيلي يمنع الغزيين قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 من منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم2.[47] أضف إلى ذلك أنه خلال الحروب المتعاقبة على قطاع غزة المحاصر من الأعوام 2008 ولغاية 2014 مع استمرار الهجمات حتى يومنا هذا، دُمِرَت مساحات زراعية شاسعة تقدر بحوالي 50,000 ألف دونم و34,500 دونم على التوالي مع تدمير شبه كامل للبنية التحتية وشبكات الري والآبار الزراعية، وما يقارب 75% من الأراضي الزراعية تعرض للتدمير والاستهداف أكثر من مرة ولا سيما في حدود المنطقة المعروفة بـ«المنطقة مقيدة الوصول». إلى جانب ذلك، استُهدف القطاع الزراعي بعدة طرائق ووسائل أبرزها عمليات رش المبيدات الكيماوية وفتح السدود الواقعة الى الشرق من قطاع غزة وإغراق الأراضي الزراعية. ففي كانون الثاني/يناير من عام 2020 دُمِرَت محاصيل الخضار على مساحة 2,000 دونم نتيجة عمليات الرش. بلغت الخسائر بحسب تقديرات وزارة الزراعة مليون وربع مليون دولار أمريكي. تشير تقارير وزارة الزراعة إلى أن الخسائر الناجمة عن فتح السدود في الفترة نفسها تقدر بنصف مليون دولار نتيجة تدمير 920 دونم مزروعة بالخضار.[48] والآن، لا يمكن الجزم بخصوص قطاع غزة ومستقبل الخسائر وما يحتاجه القطاع بعد الحرب على المدنيين عقب السابع من أكتوبر، ما يجعل القطاعات كافة، المالية والزراعية والصحية والتعليمية، مجهولة تمامًا إلى حين انتهاء الحرب وإجراء تقييم احتياج التدخلات على كافة الأصعدة.

السيادة الغذائية في السياسات الوطنية الفلسطينية

تنخرط كل من السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني والمؤسسات الأهلية غير الحكومية في منظومة الأمن الغذائي على مستويات مختلفة. وقبل الخوض فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية الفاعلة على صعيد السيادة الغذائية، لا بد من التذكير بأن مسألة الغذاء بالدرجة الأولى وبالحالة الطبيعية من المفترض أن الأساس فيها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. يندرج تحت كل قطاع (الحكومي والخاص والمؤسسات الأهلية) مجموعة من الهيئات تتقاطع مباشرةً وقطاع الأغذية الزراعية.

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض»، 2019.

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى السنوية 46 ليوم الأرض بالأرقام والاحصائيات»، متاح على https://bit.ly/3D34ak5

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض»، 2019.

45 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي»، 21 آذار/مارس 2023، متاح على https://rb.gy/1w27ne

46 B'TSELEM – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians". February 2014. Check the link: https://bit.ly/34DJ2TH

47 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، 29 آذار/مارس 2020، متاح على https://bit.ly/3idXUcF

48 سعد الدين زيادة وعلي وافي، «ضرورة السيادة الغذائية في غزة في ظل جائحة كورونا»، في مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد- 19، أيلول/سبتمبر 2020.

القطاع الحكومي الفلسطيني وملف الغذاء

تُعد وزارة الزراعة الجهة الرئيسة والمسؤولة الأولى عن ملف السياسات المتعلقة بالغذاء في فلسطين المحتلة، إذ تصوغ بالأساس السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغذاء.[49] توجد مجموعة من الوزارات تعمل على وضع سياسات للعمل وتطوير قطاع الأغذية الزراعية في فلسطين. نجد وزارة الزراعة الوزارة الأساسية في صناعة السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي، وترتبط معها وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة العمل ووزارة الحكم المحلي وسلطة المياه وسلطة جودة البيئة كأجساد حكومية تتبع للسلطة الفلسطينية،[50] بالإضافة إلى صندوق الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر وهيئة العمل التعاوني كأجساد مساندة.

يمكن القول إن السياسات المتعلقة بالغذاء في فلسطين المحتلة تُصنَع بناءً على خطة استراتيجية تضعها الحكومة، بالإضافة إلى استراتيجيات مكملة تضعها مؤسسات المجتمع المدني.[51] هذه الاستراتيجيات تُصاغ على أساس التكامل مع الاستراتيجية الحكومية الشاملة، ويُبنى عليها تحديد مجموعة من التدخلات المختلفة في القطاع الزراعي والبيئي من أجل تنفيذها.[52]

يرى البعض أن الجهات الرسمية، أبرزها وزارتي الزراعة والاقتصاد، تبذل جهودًا لوضع سياسات غذائية، إلا أن هذه السياسات تظل في الغالب عامة ومجردة، حيث يُستخدم مصطلح «الأمن الغذائي» من دون تدقيق في دلالاته أو آليات تطبيقه، مع تركيز على «التوفر» و«الوصول» إلى الغذاء من دون معالجة كافية للإنتاج وطرائق تنفيذه الفنية والإجرائية.[53]

يشير بعض المبحوثين إلى غياب سياسات غذائية وطنية واضحة أو منظمة، سواء على مستوى الإنتاج أو الاستيراد والتصدير، وهي المجالات الخاضعة لبروتوكول باريس الذي يقيّد حركة السوق الفلسطيني ويمنع بناء سياسة غذائية مستقلة.[54] كما يعاني المجلس الوطني للأمن الغذائي، رغم وجوده، من نقص في الأدوات الفعلية لتطبيق سياسات متكاملة بسبب القيود السياسية والهيكلية التي يفرضها الاحتلال والواقع الداخلي.[55]

غياب الفعالية في السياسات الوطنية

سبق الإشارة إلى أن الإشكالية الأساسية في الوصول إلى الموارد واستغلالها تكمن في الاحتلال وسياساته تجاه الفلسطينيين ومواردهم في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ قيام الكيان الصهيوني. ومع ذلك، تقع مسؤولية كبيرة أيضًا على صانع السياسات الفلسطيني، إذ كان من المفترض أن يركز برنامجه على الصمود حتى تحقيق حل سياسي يضمن دولة مستقلة. وأظهرت دراسة «السياسات الوطنية في القطاع الزراعي» الصادرة عن اتحاد لجان العمل الزراعي عام 2019 تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 36% في السبعينيات إلى حوالي 25% في الثمانينيات، ثم نحو 13% في أوائل التسعينيات، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 8.2% عام 2000، و6.1% عام 2009، و3% عام 2017.[56] ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على التراجع المستمر في نسبة العاملين في النشاط الزراعي. ناهزت تلك النسبة 14% في عام 2010، لكنها تراجعت لتصل قرابة 6.7% في عام 2017.[57] كما سجل النشاط الزراعي أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع 89 شيقلاً في الضفة الغربية و22 شيقلاً في قطاع غزة.[58] تشير هذه المسألة إلى أن الإنتاج الزراعي الفلسطيني بشقيه النباتي والحيواني قد تراجع، أي يوجد تغيير على نوع الغذاء وقيمته للأجيال الحالية والمستقبلية.

كما أن القطاع الزراعي لا يستحوذ على موازنة كبيرة من حيث الإنفاق لدى الحكومة الفلسطينية، ولا يتم التركيز عليه كقطاع أساسي، فعند العودة لكشوفات وزارة المالية للإنفاق في الأعوام 2019 ولغاية 2024، كان الإنفاق الحكومي المخصص لوزارة الزراعة كالآتي:

49 مقابلة مع عبير البطمة – منسقة شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية | عقدت في تاريخ 29 نيسان/أبريل 2025.

50 هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، قطاع الزراعة: الاستزراع السمكي، تسمين اللحوم الحمراء، الأعشاب الطبية، الأنشطة الزراعية المجمعة، العلف الحيواني، النسخة العربية، ص8

51 من مقابلة مع حسن المحاريق – مسؤول وحدة الضغط والمناصرة في مؤسسة الإغاثة الزراعية | عقدت في تاريخ 26 نيسان 2025.

52 مقابلة مع حسن المحاريق.

53 من مقابلة مع عمر الطيطي – منسق مشاريع في اتحاد لجان العمل الزراعي | أجريت في تاريخ 22 أيار 2025

54 مقابلة مع عزت زيدان.

55 مقابلة مع عزت زيدان.

56 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2015-2016»، متاح على https://bit.ly/2xpSS7q

57 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، « نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين في جميع القطاعات في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2017»، متاح على https://bit.ly/2KUtbUY

58 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2022 بمناسبة اليوم العالمي للعمال»، متاح على https://shorturl.at/vPV16

جدول رقم (2): حصة وزارة الزراعة من مجمل الإنفاق عبر الأعوام 2019 ولغاية 2024 [59]

السنة	الإنفاق لوزارة الزراعة	النسبة من أجمالي الموازنة
2019	158,420 مليون شيقل	0.96%
2020	139,014 مليون شيقل	0.87%
2021 لغاية شهر تشرين الثاني من العام	142,575 مليون شيقل	0.88%
2022	153,3 مليون شيقل	0.9%
2023	156,1 مليون شيقل	0.87%
2024	118,2 مليون شيقل	0.67%

تعكس الموازنة المرصودة لقطاع الزراعة وجود ضعف في الإنفاق على القطاع الزراعي، كما أن الاستثمار في القطاع الزراعي في تراجع نتيجة المخاطر المصاحبة لهذا الاستثمار، لا سيما في ظل غياب صناديق حماية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. كذلك الحال بخصوص الموازنة المرصودة لسلطة جودة البيئة، فالموازنة لا تتجاوز 0.10% من مجمل الموازنة العامة.[60] هذا جميعه يلقي بالعبء الأكبر على المنظمات الأهلية للعمل بشكل أوسع في القطاع الزراعي لا سيما في ظل غياب المقومات اللازمة من قبل جهات الاختصاص.

في تعداده الزراعي الأخير، كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أن عدد الحائزين/ات الزراعيين/ات بلغ في الضفة الغربية وقطاع غزة زهاء 140,568 حائزًا[61] خلال العام الزراعي 2021/2020، منهم 115,814 حائزًا في الضفة الغربية بنسبة 82.4% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية و24,754 حيازة في قطاع غزة بنسبة 17.6%.[62] بلغ عدد الذكور 129,389 حائزًا بنسبة 92% وعدد الحائزات الإناث 10,809 بنسبة 7.7%، و370 حائزاً لحيازات غير أسرية بنسبة 0.3% (انظر/ي الشكل رقم 1).[63]

الشكل رقم (1): التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب الجنس، 2020/2021

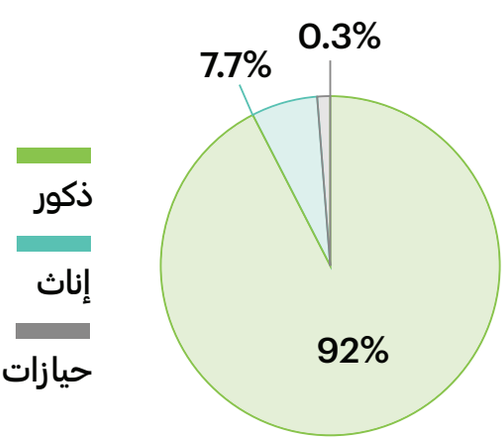

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير تقييم الأضرار والخسائر الزراعية نتيجة تأثير النزاع

59 من التقارير السنوية للإنفاق الحكومي للسنوات 2019 ولغاية 2024 والمنشورة عبر موقع وزارة المالية الفلسطينية.

60 التقرير السنوي للإنفاق الحكومي في العام 2021 ولغاية شهر تشرين أول/أكتوبر والمنشورة عبر موقع وزارة المالية.

61 يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الحائز الزراعي على أنه شخص مدني أو مجموعة من الأشخاص أو شخصية اعتبارية يتخذ القرارات الرئيسة فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة، ويمارس الرقابة الإدارية على تشغيل الحيازة الزراعية وتقع على عاتق الحائز مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة وقد يتولى جميع المسؤوليات مباشرة أو يوكل مسؤوليات الإدارة اليومية إلى مدير بأجر. بالتالي، من المهم الإشارة إلى أن الحيازة لا تعني بالضرورة ملكية الأرض أو المنفعة الزراعية.

62 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية»، 2022، ص41.

63 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية».

تركز أعلى عدد للحائزين/ات في الفئة العمرية 60 عام فأكثر، بنسبة 29.2% من مجموع الحائزين/ات، يليها في الفئة العمرية من 50 – 59 عاماً، بنسبة 27.8%، وكلما اتجهنا نحو الفئات العمرية الدنيا أكثر باتت النسب أقل طرديًا (انظر/ي الشكل رقم 2).[64]

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين في فلسطين بحسب الفئة العمرية، 2020/2021

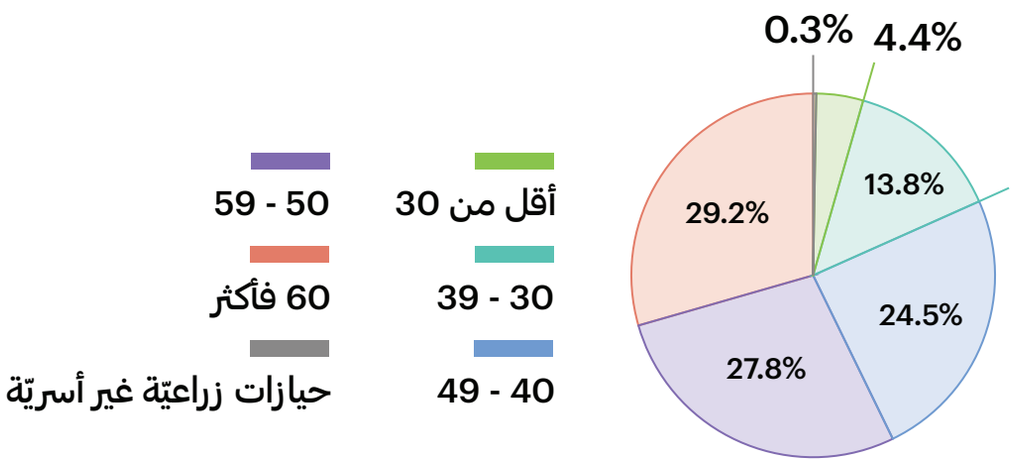

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير تقييم الأضرار والخسائر الزراعية نتيجة تأثير النزاع

القطاع التعاوني تحت مظلة وزارة العمل

يندرج القطاع التعاوني تحت مظلة هيئة العمل التعاوني (هيئة مسجلة تحت مظلة وزارة العمل). كشفت ورقة مفاهيمية سابقة بعنوان «التعاونيات في ظل السياق الاستعماري» أن عدد التعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 900 جمعية تعاونية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، منها حوالي 790-770 في الضفة الغربية.[65] بيد أن الرقم الدقيق يتأرجح بحكم وجود تعاونيات في مرحلة التسجيل وتعاونيات في مرحلة الإغلاق والإنهاء. وتأكيدًا لما سبق فقد ورد في استراتيجية قطاع العمل للأعوام 2021 – 2023، الصادرة عن وزارة العمل الفلسطينية، أن الجمعيات التعاونية لا يتجاوز عددها 670 في الضفة الغربية، أكثر من نصفها غير عامل ولا تشغل سوى 530 عامل بأجر.[66]

تقسم التعاونيات في هيكل التقسيم الخاص بهيئة العمل التعاوني إلى 6 اتحادات، أكبرها اتحاد قطاع التعاونيات الزراعية من حيث العدد، لكن أكبرها من حيث رأس المال المستثمر اتحاد تعاونيات الإسكان.[67] حصل معدو المسح على قائمة محدثة للعام 2025، تكشف عن عدد التعاونيات الزراعية والتعاونيات المعنية بالإنتاج الغذائي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وصل العدد في الضفة الغربية إلى 146 تعاونية، ولم يتجاوز في قطاع غزة 16 تعاونية زراعية في عام 2025، وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة في ظل الحرب. (انظر/ي المرفق رقم 1 و2)

القطاع الخاص والصناعات الغذائية

من خلال المقابلات الميدانية يتضح أن السياسات الغذائية تصوغها شراكة تجمع بين الحكومة والمجتمع المحلي، تكون الحكومة فيها المسؤولة الأولى عن توفير الغذاء، لكنها تتعاون مع القطاع الخاص المنتج الرئيس للمواد الغذائية.

64 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية».

65 عبد العزيز الصالحي، التعاونيات في ظل السياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية).

66 وزارة العمل الفلسطينية، استراتيجية قطاع العمل للأعوام 2021-2023، نيسان/أبريل 2020، متاح على https://shorturl.at/ivIds

67 عبد العزيز الصالحي، التعاونيات في ظل السياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية).

وبالتالي، يخضع إنتاج الغذاء وتوزيعه لتنسيق مستمر بين القطاع العام والقطاع الخاص.[68]

بلغ عدد منشآت الصناعات الغذائية (الزراعية وغير الزراعية) في نهاية 2017*[69] حوالي 3,038 منشأة منها 2,251 منشأة في الضفة الغربية و787 منشأة في قطاع غزة. ارتفع عدد منشآت الصناعات الغذائية بنسبة 47.4% منذ 2010، وتجدر الإشارة هنا أن إلى الغالبية العظمى من منشآت الصناعات الغذائية (أكثر من 70%) كانت تشغل بالمتوسط ما بين 1–4 عامل خلال عام 2017، أي أنها منشآت متناهية الصغر.[70] ومن الممكن القول إن أفضل تصنيف للصناعات الغذائية في فلسطين يقسم إلى 8 مجموعات على مستوى 3 خانات وذلك بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية كالآتي:[71]

- **تجهيز وحفظ اللحوم:** تشمل إنتاج لحوم المواشي والدواجن بأنواعها بطرائق مختلفة (طازجة ومبردة ومجمدة ومجففة ومملحة ومدخنة). بالإضافة إلى إنتاج منتجات اللحوم الصالحة للأكل، وإنتاج الجلود والصوف والريش، وتشغيل مجازر ذبح الحيوانات وتهيئة لحومها.
- **تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات:** تشمل تجميد وتعليب وتجفيف وتدخين الأسماك والأحياء المائية. بالإضافة إلى إنتاج منتجات الأسماك الصالحة للاستهلاك الآدمي وغير الآدمي، وتجهيز الأعشاب البحرية.
- **تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات:** تشمل صناعة المواد الغذائية المعتمدة في إنتاجها على الخضار والفواكه والمكسرات. بالإضافة إلى حفظ الخضار والفواكه بطرائق مختلفة كالتجميد والتعليب والتمليح وغيرها، وصنع عصائر، ومربيات الفواكه، والسلطات.
- **صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية:** تشمل صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية الخام والمكررة، وصناعة الدقيق من البذور والنوى الزيتية، وصناعة السمنة النباتية، واستخلاص الدهون والزيوت الحيوانية غير الصالحة للأكل.
- **صناعة منتجات الألبان:** تشمل صناعة الحليب السائل والمجفف، وصناعة اللبن الرائب، واللبنة، والأجبان، والزبدة والقشطة، والآيس كريم، وصناعة منتجات الألبان الأخرى مثل الجميد واللبن أب وغيرها.
- **صناعة منتجات مطاحن الحبوب، النشاء ومنتجات النشاء:** مثل طحين الحبوب كالقمح والشعير والشوفان والأرز، ومنتجات طحن البقوليات كالعدس والحمص والفول، وصناعة أطعمة الإفطار من الحبوب. بالإضافة إلى صناعة النشاء من الحبوب المختلفة، وصناعة شراب الجلوكوز والجلوتين.
- **صناعة منتجات الأغذية الأخرى:** منها منتجات المخابز والسكر والحلويات بأنواعها والمعكرونة والشعيرية ومنتجات القهوة والشاي والشوربات الجاهزة، وأغذية الأطفال، والتوابل، والملح، وغيرها.
- **صناعة الأعلاف الحيوانية المحضرة:** أعلاف حيوانات المزارع كالمواشي والدواجن وأطعمة الحيوانات الأليفة.

من المهم جداً الإشارة إلى أنه في عملية التصنيع الغذائي لدى المنشآت تستحوذ المواد الخام على الحصة الأكبر من الأكلاف التشغيلية. ففي عام 2017، بلغت نسبة كلفة المواد الخام من إجمالي الأكلاف المتكبدة في منشآت الصناعات الغذائية قرابة 63.4%، وتلي المواد الخام تعويضات العاملين بنسبة 15% ثم الوقود والمحروقات بنسبة 6.8%، واحتلت كلفة الكهرباء والمياه النسبة الأقل من إجمالي التكاليف بنسبة 5.2% و0.63% على التوالي خلال العام نفسه.[72] هذا في الحديث عن عمليات التصنيع الغذائية في المصانع الكبيرة، والمعتمدة على الحيازات الكبيرة في الإنتاج للحصول على مدخلات الإنتاج. أما بخصوص صغار المزارعين، فهم يواجهون تحديات أخرى على مستوى مدخلات الإنتاج وتكاليفها.

ويمكن القول إن أبرز المنتجات الغذائية الفلسطينية التي من الممكن أن تكون جاذبة للعمل فيها وينشط بها القطاع الخاص: قطاع التمور وقطاع الألبان والأجبان وقطاع العلف وقطاع الدواجن، وقطاع المواشي وقطاع الخبز والمعجنات.

وفقاً لاتحاد الصناعات الغذائية في فلسطين، تُصنّف السلعة أساسية أو غير أساسية من خلال الإحصائيات التي يجمعها جهاز الإحصاء الفلسطيني الذي يعتمد على بيانات واحتياجات المستهلكين لتصنيف المنتجات الغذائية وفقًا لهذه المعايير. تسهم الصناعات الغذائية بما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وهي تُعدّ جزءًا من «القطاعات التحويلية» التي تُشكّل مجتمعةً حوالي 22% من إنتاج الصناعات الفلسطينية.[73]

ووفقاً للاتحاد، يقدَّر عدد المصانع الغذائية في فلسطين بحوالي 3,000 مصنع، ويشمل هذا الرقم المخابز، المصنفة ضمن الصناعات الغذائية لأنها تعتمد على استيراد الطحين من الخارج وتحويله إلى منتجات مثل الخبز. أما مصانع إنتاج المواد الغذائية مثل البسكويت والشيبس والمرتديلا، وغيرها

68 مقابلة مع صلاح البابا - مدير عام الإرشاد في وزارة الزراعة الفلسطينية | أجريت في تاريخ 26 نيسان/أبريل 2025.

69 * السنة المرجعية للتعداد السكاني والمنشآت هي 2017

70 وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019، ص19

71 وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية.

72 وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية.

73 مقابلة مع بسام غليون - المدير العام لاتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطيني | أجريت في تاريخ 7 أيار 2025.

من المنتجات المصنعة، فتُقدّر بنحو 500 مصنع في الضفة الغربية وحدها، والباقي مخابز ومنشآت مشابهة.[74]

كما توظف الصناعات الغذائية أكثر من 23% من القوى العاملة في القطاع الصناعي، ما يجعلها من القطاعات الحيوية في التشغيل. على صعيد أوسع، يُساهم القطاع الصناعي عمومًا بنحو 10% من الناتج المحلي، في حين تبلغ مساهمة القطاع الزراعي حوالي 3%. أما القيمة المضافة الإجمالية للصناعات الغذائية فتُقدَّر بنحو 500 مليون دولار، ما يعكس أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني.[75] والصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية في فلسطين المحتلة، إذ تؤدي دورًا أساسيًا وحيويًا في تحقيق الأمن والسلامة الغذائية. وهي اليوم ثاني أكبر قطاع صناعي من حيث الحجم بعد قطاع الحجر والرخام، لكنها الأهم من حيث الأثر الاستراتيجي، لا سيما في ظل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، كما نشهده في قطاع غزة.[76]

العلاقة بين المجتمع المدني ودوره في التأثير في السياسات الوطنية لتحقيق السيادة الغذائية

حين تناول السياق التاريخي والسياسي لفلسطين المحتلة، من الضروري الإشارة إلى أن الواقع الفلسطيني يتسم بتعدد السياقات الناتجة عن استمرار الاستعمار الإسرائيلي. إذ تنقسم الأرض إلى 4 مناطق رئيسة: أراضي 1948 (الداخل الفلسطيني) والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة. هذا التقسيم الجغرافي والسياسي أنشأ بيئات مختلفة أثرت في تكوين المجتمع المدني، وفي المسارات التي تسلكها مؤسساته من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه، لا يمكن النظر إلى المجتمع المدني في فلسطين التاريخية ككتلة موحدة، إذ تختلف المؤسسات في بنيتها التنظيمية وفي إطارها القانوني تبعًا للمنطقة التي تنشط فيها.

وبالعموم، تُعد المنظمات الأهلية في فلسطين امتدادًا لحركات شعبية نشأت مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وكانت على تماس مباشر مع النشاط السياسي والحزبي، وتداخلت أدوارها مع الأحزاب الوطنية والحركات التحررية.[77] وقد انبثق عمل هذه المؤسسات من سعي شعبي حثيث لانتزاع الحقوق المدنية في ظل السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، كما ترافق تطورها مع نمو منظمة التحرير الفلسطينية وتعدد فصائلها، جعل منها جزءًا من النضال الوطني العام.

كانت التقديرات سابقًا تشير إلى أن عدد المنظمات الأهلية في عام 1994 نحو 1,400 منظمة في فلسطين المحتلة، لكن هذا العدد انخفض بعد قيام السلطة الفلسطينية (وفقًا لتقديرات معهد ماس اختفت 800 منظمة عن الوجود بالترافق مع ظهور جيل جديد من المنظمات).[78] ووفقًا للمراجعة الأدبية يرجع ذلك إلى دعوة السلطة لدمج المنظمات الأهلية بمؤسسات السلطة التي كانت في طور النشوء في ذلك الوقت.[79] لكن أيضًا يمكن القول إن الواقع السياسي المستجد بعد اتفاقية أوسلو عزل المؤسسات الفلسطينية في الداخل الفلسطيني المحتل 1948 والقدس عن خارطة المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بات المشروع الوطني الفلسطيني يعلق بآماله على دولة في حدود الرابع من حزيران 1967، ومع عدم اكتمال هذا المشروع باتت حتى مؤسسات ما يطلق عليها «القدس الشرقية» خارج إطار خارطة المؤسسات الفلسطينية.

في أحدث البيانات التي حصل عليها معدو المسح (mapping)، تبين أن عدد المنظمات الأهلية 3533, جمعية مسجلة، إلا أن جزءًا كبيرًا منها غير فاعل، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن جميع الأجساد المسجلة سواء المنظمات الأهلية أو القاعدية تُعامَل معاملة جمعيات خيرية وفقًا لقانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.[80] كما أن القانون لا يميز في نصه بين الجمعية الخيرية والمؤسسة القاعدية، بالتالي تبقى المسألة مبنية على الأعراف والبيانات والمعلومات المتوفرة حول كل جسد موجود. ويمكن القول إن هذا العدد كبير وفقًا لمساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هذا العدد ناجم عن عدة أسباب:[81]

- ثقافة العمل الطوعي متأصلة تاريخيًا في المجتمع الفلسطيني، بالتالي في لحظة التحول من العمل الشعبي الطوعي إلى الممأسس، سُجّل العديد من الحركات الطوعية كجمعيات.
- سهولة تسجيل الجمعية (أي 7 أفراد من الممكن أن يسجلوا جمعية بمبلغ رمزي).
- الخلط في المفاهيم بين التعاونيات والجمعيات، أراد البعض في الأساس إنشاء جمعيات تعاونية، إلا أنه ولسوء فهم الاختلاف بين جهة الاختصاص بين الجمعيات والتعاونيات، سجلت ضمن إطار الجمعيات.

ومن 3,353 منظمة أهلية غير حكومية مسجلة (بعضها غير فاعل)، يوجد 157 مسجلة ضمن وزارة الزراعة كجهة

74 مقابلة مع بسام غليون.

75 مقابلة مع بسام غليون.

76 مقابلة مع بسام غليون.

77 ساري حنفي، وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص56

78 جيان كوستانيني وآخرون، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة – التقرير النهائي، Sogec، 2011، ص21، متاح على https://bit.ly/3zBjDnp

79 جيان كوستانيني وآخرون، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة – التقرير النهائي، ص22

80 مقابلة مع إصرار هيلانة – مدير الإدارة العامة للمنظمات غير الهادفة للربح في وزارة الداخلية | أجريت في تاريخ 24 نيسان 2025.

81 مقابلة مع إصرار هيلانة.

اختصاص و51 منظمة مسجلة ضمن سلطة جودة البيئة كجهة اختصاص.[82] لكن هذا لا يعني أن العمل على مواضيع الإنتاج الغذائي والسيادة الغذائية حكر على المنظمات الزراعية والبيئية. على صعيد «الأمن الغذائي» مثلاً، تنشط المنظمات العاملة تحت مظلة التنمية الاجتماعية. وعلى صعيد الزراعة والإنتاج الزراعي توجد مجموعة جيدة من المنظمات المسجلة تحت المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة المرأة، تركز في عملها على الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي. لكنّنا في هذه المسح نصب تركيزنا على المنظمات المندرجة تحت قطاع الزراعة والبيئة، إذ يندرج حقل الغذاء والإنتاج الغذائي تحت إطار القطاع الزراعي.

ولصورة أدق عن هذه المنظمات الأهلية، تكشف البيانات أن حوالي 50.4% من المنظمات الأهلية الزراعية موجودة في الضفة الغربية، في حين 49.6% في قطاع غزة، وتركزت النسبة الأعلى في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 20.5% من إجمالي المؤسسات، وتساوى معها العدد في مدينة غزة (الوسطى) بنسبة 20.5% أيضًا، تليها خان يونس بنسبة 16.5% من إجمالي المؤسسات. ومن اللافت أن كل من مدينتي الخليل وأريحا لم تتجاوز فيهما النسبة 1% لكل منهما، مع العلم أن أريحا تقع في الأغوار الوسطى، والخليل أكبر محافظة في الضفة الغربية. (انظر/ي الشكل رقم 3)

الشكل رقم (3): توزيع المنظمات الأهلية الزراعية وفقاً للمنطقة الجغرافية

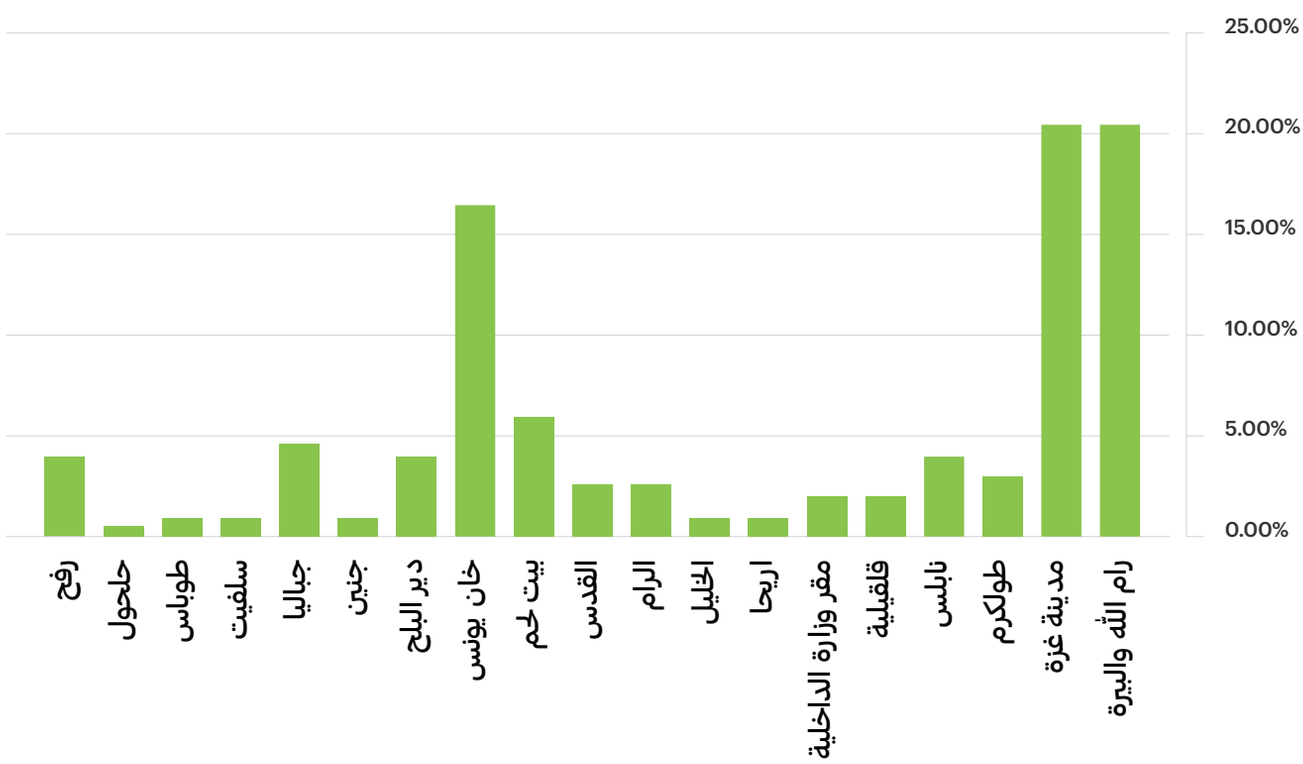

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير تقييم الأضرار والخسائر الزراعية نتيجة تأثير النزاع

أما بخصوص المنظمات الأهلية البيئية، فإنه ووفقاً للبيانات التي حصل عليها فريق البحث، يقع نحو 78% منها في الضفة الغربية و22% منها في قطاع غزة. وتركزت النسبة الأعلى في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 36%، تليها مدينة غزة بنسبة 16%، وبيت لحم 11%.[83] (انظر/ي الشكل رقم 4)

82 بيانات حصل عليها معدوا الدراسة من الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية خلال فترة تنفيذ الدراسة.

83 مقابلة أجريت مع إصرار هيلانة.

الشكل رقم (4): المنظمات الأهلية البيئية وفقاً للمنطقة الجغرافية

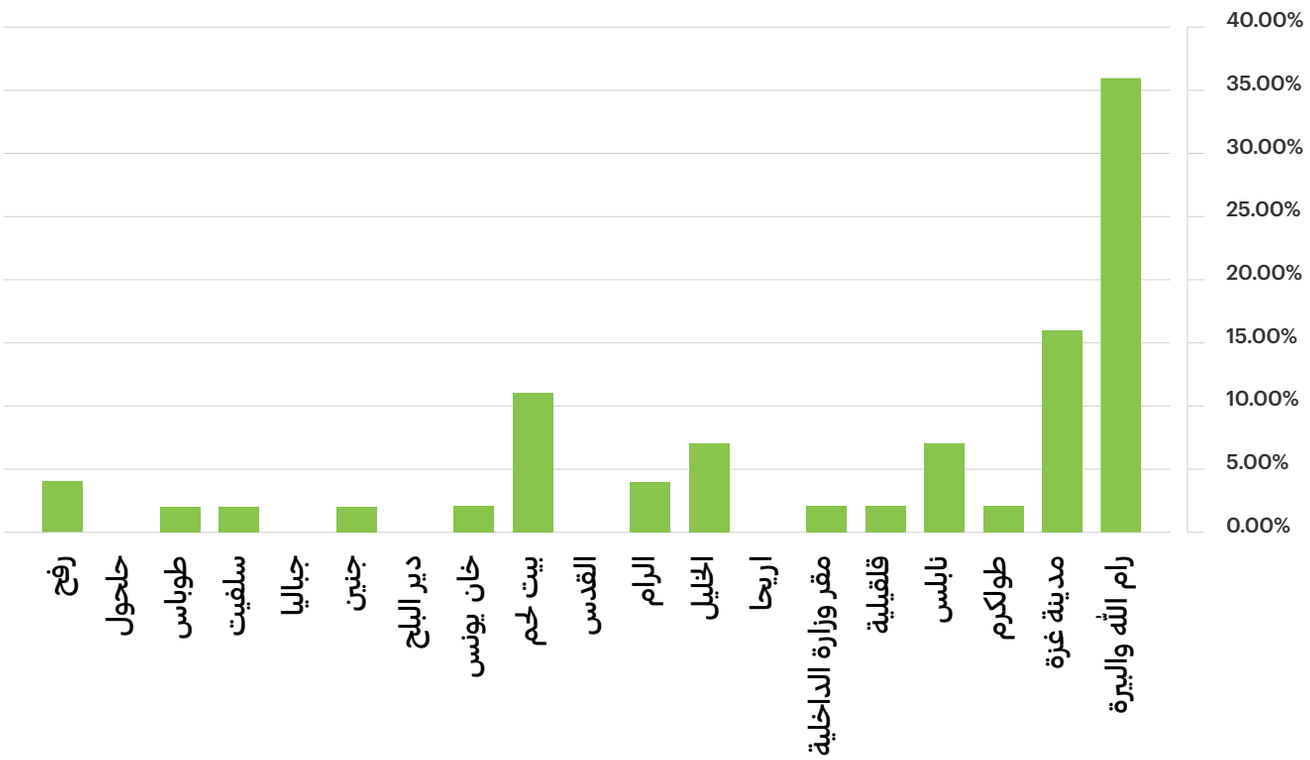

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير تقييم الأضرار والخسائر الزراعية نتيجة تأثير النزاع

على الرغم من استمرار عمل هذه المؤسسات وأنشطتها على الأرض، فهي تواجه تحديات كبيرة، تتعلق بشح التمويل الواقع على المنظمات الأهلية كافة، بالإضافة إلى إجراءات حكومة الاحتلال في إنهاء أنشطة المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية التي تعري الاحتلال في كثير من الأنشطة وعمليات الرصد والتنفيذ الميداني على الأرض تنمويًا.

وفيما يتعلق بمسألة الغذاء والإنتاج الغذائي، أدت المنظمات الأهلية دورًا محوريًا في هذه المسألة، لا سيما أن القطاع الزراعي (بشقيه الحيواني والنباتي) القطاع الأساسي في توفير الغذاء. إذا تتبعنا موازنة وزارة الزراعة على الأقل في 5 السنوات الأخيرة، لوجدنا أن موازنة وزارة الزراعة لا تصل 1% من أجمالي الموازنة العامة، ومعظم هذه الموازنة يصرف في بند الرواتب والأجور. بالتالي، يغدو تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني رهين تدخلات القطاعين الخاص والأهلي.

يمكن عدُّ المؤسسات التالية أبرز المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال السيادة الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول رقم (3): أبرز المؤسسات الأهلية الفلسطينية في مجال السيادة الغذائية

مركز العمل التنموي "معا"	معهد الابحاث التطبيقية -القدس (أريج)	مركز أبحاث الأراضي	جمعية الاغاثة الزراعية
مركز التعليم البيئي	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	جمعية تنمية المرأة الريفية	اتحاد لجان العمل الزراعي
الحملة الشعبية لوقف الجدار	الجمعية الفلسطينية للابنية الخضراء	مركز الاعلام البيئي	جمعية المهندسين الزراعيين العرب
اتحاد المزارعين الفلسطينيين	جمعية الحياة الخضراء	جمعية نطوف للتنمية المجتمعية والبيئية	المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)

يضاف إلى المؤسسات أعلاه، مجموعة من المؤسسات الفاعلة ضمن إطار العمل على السيادة الغذائية، إلا أنها لا تتبع لوزارة الزراعة أو سلطة جودة البيئة كجهات اختصاص، ومنها مؤسسة دالية المجتمعية، ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، وجمعية الشبان المسيحية وجمعية الشابات المسيحية... بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات الأهلية المسجلة ضمن جهات اختصاص كالتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الاقتصاد، وتنشط في العمل على تحقيق السيادة الغذائية. لكننا اعتمدنا في هذا المسح، كما أسلفنا، على الزراعة والبيئة كجهات اختصاص للمنظمات الأهلية.

أما بخصوص الائتلافات والشبكات، فيوجد في فلسطين المحتلة على الصعيد الزراعي ائتلاف المؤسسات الزراعية الفلسطينية، وهو ائتلاف يضم في عضويّته ستّ مؤسسات أهلية غير حكوميّة فلسطينية بيئيّة ومناخية وزراعية مهتمّة في الموارد الطبيعيّة وإدارتها: جمعية التنمية الزّراعية (PARC)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)؛ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (PHG)؛ مركز أبحاث الأراضي (LRC)؛ مركز العمل التنموي (معاً)؛ ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).[84] ينفذ هذا الائتلاف حملات وتدخلات مشتركة، ومن شركائه الأساسيين منظّمة We Effect السّويدية وشبكة المنظمات البيئية PENGON.

أما على الصعيد البيئي، تنشط شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية PENGON، وهي هيئة تنسيقية تضم المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في المجال البيئي (16 مؤسسة)، نشأت فكرتها عام 1996 استجابةً لحاجة ملحة رصدتها مجموعة من هذه المنظمات لتوحيد الجهود وتعزيز التنسيق فيما بينها في معالجة القضايا البيئية. وتهدف الهيئة إلى تطوير أدوار المؤسسات الشريكة، وتعزيز علاقاتها مع الجهات المحلية والدولية العاملة في المجال البيئي.[85]

في إطار الدراسة، وزع فريق البحث استبيانًا إلكترونيًا على 29 مؤسسة فاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظمها (54.5%) مقره رام الله والبيرة. أجاب 88% أن أبرز تحديات القطاع الغذائي بعد سيطرة الاحتلال على الموارد والمعابر تتعلق بالسياسات والتشريعات المحلية غير الداعمة، تليها الثقافة الاستهلاكية بنسبة 64%، وهجرة المنتجين والمزارعين بنسبة 60%.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن 89% من المنظمات الأهلية أرجعت غياب سياسات واضحة وشاملة حول العدالة البيئية في نظم إنتاج الغذاء في فلسطين إلى نقص الإطار القانوني وضعف التنسيق المؤسسي وتأثيرات الاحتلال. ورغم ظهور بعض المبادرات المتفرقة للزراعة المستدامة، فهي تفتقر إلى إطار موحد يربط حماية البيئة بحقوق صغار المزارعين وسكان الريف، وتحد القيود السياسية والاحتلالية من إمكانية صياغة وتنفيذ سياسات بيئية عادلة وفعّالة.

كما أظهرت نتائج الاستبيان أن 100% من المنظمات ترى المنظمات الأهلية الصديقة أكثر الشركاء فعالية، و40% منها يرى الحكومة شريكًا فعالًا، في حين يرى 32% منها النقابات والاتحادات من الشركاء الأكثر فعالية.

أفاد 88% من المنظمات الأهلية أن تدخلاتها تركز أساسًا على الإنتاج الغذائي، تليها السياسات الزراعية والتشريعات بنسبة 56%، ثم قضايا المناخ والبيئة بنسبة 48%. ويرى 92% ضرورة تطوير السياسات لتشجيع التنويع في

84 شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. «ائتلاف المؤسّسات الأهليّة الزراعيّة بالشراكة مع شبكة المنظمات البيئية يطلقان حملة يلا نحميها لتحمينا البيئية»، 8 حزيران/يونيو 2022، متاح على https://shorturl.at/o2yGh

85 شبكة المنظمات البيئية. «عن شبكة المنظمات البيئية - أصدقاء الأرض فلسطين»، متاح على https://shorturl.at/lU0sj

المحاصيل، ويشدّد 84% على أهمية التركيز على المياه والممارسات الزراعية الخالية من الكيماويات، ويركز 80% على دعم البذور البلدية.

العمل الأهلي والشراكة الحكومية

من خلال المقابلات الميدانية، يؤكد المتخصصون في القطاع الحكومي والأهلي أن المنظمات الأهلية تضطلع بدور متنامٍ في مجال الإنتاج الغذائي والمشاركة في صياغة السياسات ذات العلاقة، لا سيما قبل اندلاع الحرب الأخيرة في غزة. فقد أسهمت هذه المؤسسات – كالإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي – في دعم الإنتاج الزراعي والحيواني، وتطوير البنية التحتية للزراعة، وتعزيز دور الوحدات الإنتاجية المحلية بما فيها التعاونيات النسوية.[86] كما نشطت في مبادرات متعلقة بالأمن الغذائي والتخطيط الزراعي، بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والجهات الرسمية.[87]

لكن يرى البعض أن نمط الشراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي لا يرتقي إلى مستوى الشراكة الحقيقية في صناعة السياسات، بل تظل غالبًا تنفيذية لا تشاركية، خاصةً مع غياب الإرادة الرسمية الجدية لإشراك المجتمع المدني في رسم السياسات بشكل ممنهج ومستدام.[88] كما حاول بعض الفاعلين في القطاع الخاص، لا سيما الشركات الاستثمارية، تقويض عمل هذه المؤسسات عبر احتكار بعض القطاعات الحيوية.[89]

تشير المقابلات الميدانية إلى أن العلاقة بين المؤسسات الأهلية والقطاع الحكومي في فلسطين تتسم بتعاون محدود وغير منتظم ومتباين بحسب القطاع وطبيعة الملفات والسياق السياسي والاقتصادي. ورغم وجود قنوات تواصل، تقتصر المشاركة في الغالب على المشاركة الشكلية أو الرمزية.

أما وزارة الزراعة الفلسطينية فترى أن استبعاد المنظمات الأهلية من عمليات صناعة السياسات ليس نتاج قرار مباشر، بل نتيجة طبيعية لاختلالات بنيوية داخل المؤسسات نفسها، من بينها محدودية الإمكانات البشرية أو انشغالها بمحاور لا تتقاطع مع أولويات السياسات الرسمية.[90] وهنا، تبرز قدرة المؤسسات الأهلية التنظيمية ومدى احترافيتها كعامل حاسم في إمكانية إشراكها في رسم السياسات، يلي ذلك توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط بفعالية.[91]

في المقابل، يرى عدد من الفاعلين أن الاستبعاد ممنهج في الغالب، وأن الحكومة تميل إلى تنفيذ السياسات بطريقة مركزية، مع تغييب فئات المجتمع المدني، أو إشراكها في مراحل متأخرة من العملية السياسية من دون أن يكون لها تأثير فعلي. وعلى الرغم من وجود اجتماعات تشاورية تُعقد أحيانًا عند إعداد الاستراتيجيات، فإن التمثيل فيها محدود وغير شمولي، وتسود نظرة إلى المجتمع المدني تراه شريكًا شكليًا، لا طرفًا فاعلًا في تصميم السياسات وتقييمها.[92]

في قطاع الزراعة، وضمن تجارب سابقة، ظهرت محاولات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني بطريقة أكثر جدية، خاصة من قبل وزارة الزراعة، من خلال اجتماعات دورية غير منتظمة لمناقشة سياسات تعافي القطاع، إلا أن هذه المبادرات لم تتحول إلى آليات ثابتة ومستدامة، وتوقفت كليًا بعد السابع من أكتوبر. إذ إن التطورات السياسية والأمنية ألقت بظلالها على استمرارية هذا النوع من التنسيق.[93]

وفي السياق ذاته، تؤكد بعض المؤسسات أن الاختلاف في اللغة والأولويات بين المجتمع المدني والحكومة يمثل عائقًا أمام بناء سياسات تشاركية فعلية. إذ تعمل الجهات الرسمية في الغالب ضمن منظور إداري – سياسي، وبالمقابل تنطلق المنظمات من التزام مجتمعي وقيمي يستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر تهميشًا. يسفر هذا التباين أحيانًا عن حالة من الصدام، كما يحدث عند صياغة أوراق موقف أو مبادرات سياسية مشتركة.[94]

على الرغم من ذلك، تحاول بعض المؤسسات الأهلية خلق فرص للتأثير من خلال مبادرات ضغط مجتمعية. من الأمثلة على ذلك مشروعات تُعنى بالسيادة الغذائية، تشمل توعية بالممارسات الزراعية المحلية، وتنظيم جلسات حوارية مع الجهات الرسمية، وإشراك الأكاديميين والباحثين في صياغة رؤى بديلة للسياسات القائمة. غير أن هذه المبادرات تبقى محصورة ضمن قدرات المؤسسات ونطاق علاقاتها، وتفتقر إلى الدعم البنيوي الذي يمكنها من التحول إلى شريك حقيقي في الحوكمة.[95]

86 مقابلة مع سعد زيادة - المدير التنفيذي لمؤسسة اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة | أجريت في تاريخ 5 أيار/مايو 2025.

87 مقابلة مع صلاح البابا.

88 مقابلة مع سعد زيادة.

89 مقابلة مع سعد زيادة.

90 من مقابلة صلاح البابا، ذكرت سابقاً.

91 المصدر السابق.

92 من مقابلة حسن محاريق، ذكرت سابقاً.

93 مقابلة مع سعد زيادة.

94 مقابلة مع عبير البطمة.

95 مقابلة مع عبير البطمة.

من هم الأقل حظًا؟

قبل الخوض في مسألة الأكثر تضررًا من السياسات والواقع القائم، لا بد من استعراض مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالفلسطينيين بالمجمل. بالعودة إلى المؤشرات العامة، فقد بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية[96] في فلسطين خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلًا إسرائيليًا جديدًا (حوالي 671 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلًا إسرائيليًا جديدًا (حوالي 536 دولار أمريكي).[97] بلغ معدل الفقر بين الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2017 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 17% من الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة عانوا من الفقر المدقع وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة).[98] وبالطبع، تعود هذه الأرقام إلى ما قبل جائحة كورونا من جهة، وقبل الحرب على المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية من جهة أخرى، وهي المسألة التي وحتى تاريخ إعداد الدراسة لم تنته آثارها المضاعفة لتقاس.

ومن المهم جدًا أن نشير إلى أن متوسط الإنفاق الشهري للفرد الفلسطيني قد بلغ حوالي 170 دينارًا أردنيًا (تقريبًا 240 دولارًا أمريكيًا)، بلغ في الضفة الغربية حوالي 220.1 دينارًا أردنيًا (حوالي 310 دولارًا أمريكيًا)، أما في قطاع غزة فحوالي 91.2 دينارًا أردنيًا (تقريبًا 128 دولارًا أمريكيًا).[99] بالإضافة إلى ذلك، كان متوسط الإنفاق الشهري للأسرة حوالي 935 دينارًا أردنيًا (نحو 1,319 دولارًا أمريكيًا). ومن الملاحظ أن نسبة 31% من هذا الإنفاق تُخصص لتلبية احتياجات الطعام.[100]

وفي إطار مراجعة السياسات المتبناة والمقابلات الميدانية، تعكس السياسات الغذائية والممارسات القائمة في فلسطين المحتلة انحيازًا هيكليًا لصالح القطاع الخاص والمستثمرين الكبار، في مقابل تهميش واضح للفئات الأضعف من المزارعين والمنتجين المحليين، وخاصةً النساء وسكان المخيمات والمناطق المهمشة. وتُظهر الإفادات أن السياسات العامة لا تخدم بنية زراعية عادلة أو تنموية بقدر ما تكرّس منطق السوق والتوجهات النيوليبرالية في التعامل مع قطاع الزراعة والغذاء. فالشركات الكبرى ومصانع الأغذية هي المستفيد الرئيس من الحوافز الحكومية، إذ تحظى بتحفيزات استثمارية تمتد لعدة سنوات في بداية مشروعاتها.[101] في المقابل، لا يجد صغار المنتجين، بما في ذلك التعاونيات والمزارعون الأفراد، حماية تُمكّنهم من الاستمرار أو المنافسة، ما يجعلهم في موقع الخاسر الدائم ضمن هذه المنظومة. كما يُستبعد الإنتاج المنزلي الذي تقوم به النساء في القرى من الإحصاءات الرسمية، على الرغم من مساهمته الفعلية في الأمن الغذائي المجتمعي، ما يخلق صورة ناقصة وغير منصفة لواقع هذا القطاع[102]. أما من حيث الفئات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، فتبرز عدة مجموعات رئيسة:[103]

- سكان المخيمات الذين فُصلوا قسرًا عن أراضيهم منذ النكبة، وتحولوا إلى مستهلكين دائمين من دون قدرة إنتاجية.
- سكان المدن الذين يعتمدون كليًا على الشراء ويواجهون مخاطر مرتفعة خلال الأزمات.
- النساء العاملات في الإنتاج المنزلي اللواتي يظل عملهن غير معترف به أو مدعوم من قبل السياسات الرسمية، رغم كونه ركيزة اقتصادية لعدد كبير من العائلات.

لا تخدم السياسات المتبناة صغار المزارعين أو المجتمعات الريفية الفقيرة تحديدًا، بل تميل إلى دعم المستثمرين الكبار أصحاب القدرة على العمل في ظل الشروط السياسية والاقتصادية الصعبة. كما أن الاستفادة من الموارد والدعم الزراعي تتركز جغرافيًا في بعض المناطق، في حين تُهمَّش مناطق أخرى، ما يعمق الفجوة في الأمن الغذائي بين التجمعات السكانية.[104] ومنطقة الأغوار مثال صارخ على الإهمال في التخطيط والتنمية، رغم تكرار الإشارة إليها في السياسات كمنطقة استراتيجية. فالواقع يشير إلى غياب أي تدخل فعلي لدعم المزارعين أو حماية الأراضي أو البنية التحتية. بل إن بعض الاستثمارات الخاصة حوّلت أراضٍ زراعية إلى مشروعات تجارية وسياحية، فككت القطاع الزراعي التقليدي وهمّشت المزارعين المحليين، وخلقت نمطًا اقتصاديًا جديدًا يستبعد الفئات التي كانت تاريخيًا ركيزة الأمن الغذائي في هذه المنطقة.[105]

96 تتألف الأسرة المرجعية وفقًا لجهاز الإحصاء الفلسطيني من 5 أفراد، 2 بالغين و3 أطفال.

97 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان»، 11 تموز/يوليو 2020، متاح على https://bit.ly/39aRFTb

98 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان».

99 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مستويات المعيشة في فلسطين 2017»، 15 نيسان/أبريل 2018، متاح على https://bit.ly/2PHQXUK

100 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مستويات المعيشة في فلسطين 2017».

101 مقابلة مع عمر الطيطي.

102 مقابلة مع عمر الطيطي.

103 مقابلة مع عمر الطيطي.

104 مقابلة مع عبير البطمة.

105 مقابلة مع عبير البطمة.

هذا التحول نحو رأسمالية زراعية ضيقة النطاق، يخدم مصالح محدودة على حساب بنية الزراعة المحلية، ويضعف قدرة المجتمع الفلسطيني على تحقيق أي شكل من أشكال السيادة أو الأمن الغذائي، لا سيما في ظل الاحتلال والانقسام السياسي.

حاضنة شعبية ومبادرات محلية وحركات اجتماعية

يشير الباحث جورج كرزم إلى أهمية تبنّي نماذج بديلة في العلاقة بين المستهلكين والمزارعين من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي الصحي والصديق للبيئة.[106] تشمل النماذج المقترحة تنظيم شبكات محلية يشتري فيها المستهلكون منتجات مباشرة من مزارعين محليين، خاصة في الزراعة العضوية، ضمن مزارع في القرى والمدن، مستندة إلى تجارب عملية ناجحة. كما يُقترح دعم السيادة الغذائية عبر زراعة نباتات متكيفة مع المناخ المحلي ومقاومة للجفاف، وإحياء المحاصيل التقليدية أو إدخال أصناف جديدة تتحمل الحرارة وتحتاج إلى رعاية أقل، لما توفره من فوائد اقتصادية وصحية وبيئية للمزارعين.[107]

يتطلب بناء نموذج إنتاج غذائي بديل تنظيمًا شاملًا يأخذ في الحسبان عدة أبعاد مترابطة. فمن جهة، يجب تعزيز التكامل بين المنتجين أنفسهم عبر تنويع المحاصيل وتوزيعها جغرافيًا بما يضمن تغطية احتياجات مختلف المناطق، إلى جانب تبادل الخبرات والمعدات الزراعية. ومن جهة أخرى، لا بد من تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين بما يحقق توازناً بين دعم صغار المزارعين وضمان استدامة عملهم، وبين تمكين المستهلكين من الحصول على منتجات عالية الجودة.[108]

حين تبنى هذه العلاقات على أسس متينة، يمكن إنشاء منظومة إنتاج بديلة تعتمد على التبادل المجتمعي والتجاري، تتوازى مع السوق السائد وتتدرج في الاستقلال عنه، بما يتيح نشوء شبكات مستقلة تمارس الزراعة خارج منطق الربح. توجد بالفعل تجارب قائمة لمبادرات ومزارع مجتمعية تتبنى الزراعة البيئية والمحلية مع التركيز على تحقيق السيادة الغذائية كهدف رئيس.[109]

ملتقى الشراكة الشبابي

ملتقى الشراكة الشبابي برنامج يضم الأندية والمراكز الشبابية التي تُعدّ من أبرز القوى الاجتماعية القاعدية على الأرض، بهدف توحيد جهودها وتعزيز دورها في المناطق التي تنشط فيها. يعمل الملتقى كإطار إنتاجي موازي للأجسام الرسمية، لسد الفجوات المتعلقة بالإنتاج الغذائي وتمكين الشباب والنساء من تحقيق شكل من الاكتفاء الذاتي يمهد للسيادة الغذائية مستقبلًا. [110]

انطلقت تجربة ملتقى الشراكة الشبابي برعاية مركز الفنان الشعبي. وقد بدأ العمل في بداياته مطلع الألفية الثالثة، بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الثانية، وتركز آنذاك على النشاطات الثقافية والفنية في الأندية والمراكز الشبابية في الضفة الغربية.[111] بيد أن التفاعل المباشر مع المجتمعات كشف عن حاجة ملحّة لتوسيع طبيعة العمل، بحيث يتجاوز الجانب الثقافي ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتطوعية.[112] ومن هنا بدأ التحول نحو مقاربة شمولية تدمج مختلف جوانب الحياة المجتمعية، وتؤسس لتوجهات أعمق تتناول قضايا التنمية والعمل التعاوني.

تطورت المبادرات لتشمل الزراعة المجتمعية والتعاونيات الشبابية، وشملت مراجعة وتقييمًا شاملًا في 2017 مع عشرات المراكز في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء ذلك وسط تغيرات سياسية واقتصادية أبرزها تصاعد الاستيطان وغياب الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الزراعة التي حصلت على جزء ضئيل من الموازنة مقارنة بالتركيز الكبير على القطاع الأمني.[113] أبرز هذا الواقع الحاجة إلى التحول من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي، وطرح تساؤلات حول إمكانية مقاومة التبعية الاقتصادية من دون توفير بدائل فلسطينية حقيقية.

لاحظ القائمون على البرنامج تحولات اجتماعية عميقة، أبرزها تراجع روح الجماعة وصعود النزعة الفردية، أثرت في قدرة المجتمع على الحشد والمقاومة. استجابةً لذلك، أُطلقت مبادرات زراعية تعاونية بدأت بمزرعة أو اثنتين وامتدت لتشمل نحو 30 مبادرة في الضفة الغربية، منها 16 مبادرة شبابية ونسوية شريكة للملتقى (انظر/ي الملحق أدناه)، تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والسيادة على الموارد وإعادة بناء نسيج مجتمعي متضامن ومنيع.[114]

106 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

107 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

108 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

109 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

110 مقابلة مع رامي مسعد – منسق ملتقى الشراكة الشبابي | أجريت في تاريخ 28 نيسان/أبريل 2025.

111 مقابلة مع رامي مسعد.

112 مقابلة مع رامي مسعد.

113 مقابلة مع رامي مسعد.

114 مقابلة مع رامي مسعد.

حركة طريق الفلاحين – فلسطين

تأسست حركة «لا فيا كامبسينا» في عام 1993، وهي حركة دولية تضم ملايين الفلاحين، والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضًا، والشعوب الأصلية، والرعاة، والصيادين، والعمال الزراعيين المهاجرين، والمزارعين الصغار والمتوسطين، والنساء الريفيات، والشباب الفلاحين من مختلف أنحاء العالم. تقوم هذه الحركة على أسس راسخة من الوحدة والتضامن، وتدافع عن الزراعة الفلاحية من أجل تحقيق السيادة الغذائية.[115]

يوجد في فلسطين امتداد لحركة طريق الفلاحين La Via Campesina، وذلك من خلال مكتب الهيئة التنسيقية للحركة في فلسطين، وتستضيف اتحاد لجان العمل الزراعي الحركة وتقوم بأعمال الشؤون التنسيقية للمكتب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما في فلسطين.[116] كما توجد شراكة وثيقة بين شبكة المنظمات البيئية ومنظمة «La Via Campesina» (طريق الفلاحين)، وهي من أكبر الحركات العالمية التي تعنى بقضايا الفلاحين، وتدافع عن حقوقهم، وتتبنى بشكل واضح مبدأ السيادة الغذائية.[117]

منظمة أصدقاء الأرض - فلسطين

تعود جذور منظمة «أصدقاء الأرض الدولية» (Friends of the Earth International – FoEI) إلى عام 1971، حين تأسست بمبادرة من 4 منظمات من فرنسا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.[118] ومع مرور الوقت، تطورت هذه المبادرة لتصبح اتحادًا عالميًا يضم اليوم 70 مجموعة وطنية، وقد نشأت من لقاءات سنوية جمعت نشطاء بيئيين من دول مختلفة، اتفقوا على التعاون في حملات مشتركة حول قضايا بيئية مصيرية مثل الطاقة النووية وصيد الحيتان.[119]

تعد شبكة المنظمات الأهلية البيئية[120] في فلسطين الممثل الرسمي لمنظمة «أصدقاء الأرض الدولية» في فلسطين، ولهذا السبب يُطلق عليها اسم «أصدقاء الأرض في فلسطين». أي أن شبكة المنظمات البيئية هي نفسها «أصدقاء الأرض في فلسطين»، وهذا الاسم يُستخدم كون الشبكة عضوًا معتمدًا في المنظمة الدولية، وبالتالي فهي تمثل فلسطين على المستوى العالمي ضمن هذا الإطار.[121]

يرتكز عمل «أصدقاء الأرض» في فلسطين على النشاط الميداني والمجتمعي من خلال حملات التوعية والضغط والمناصرة، وتُنفذ المشروعات التنفيذية بالتعاون مع 16 مؤسسة أهلية وبيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يتركز دور الشبكة وأصدقاء الأرض على التنسيق والتوجيه وتوحيد الجهود حول قضايا بيئية وسيادية أساسية منها السيادة الغذائية والزراعة البيئية والبذور البلدية.[122] تشكل شبكة المنظمات البيئية «أصدقاء الأرض في فلسطين» منصة جامعة لتوحيد جهود الأطراف البيئية، وتسعى للتأثير في السياسات والممارسات عبر المناصرة، الحملات المجتمعية، والتعاون المحلي والدولي، ما يعزز حضور فلسطين البيئي عالميًا ويدعم القضايا البيئية والزراعية على الأرض.[123]

التمويل والمساعدات الدولية وأثره في السيادة الغذائية

فيما يتعلق بالمنظمات والمؤسسات الدولية التي تدعم الإنتاج الزراعي-الغذائي ضمن مسار تنموي، لا بد من الإشارة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهو مؤسسة مالية إقليمية عربية يتخذ من دولة الكويت مقرًا له، ويركز على تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية.[124] بدأ دعم الصندوق للقطاعات الأساسية المختلفة في فلسطين المحتلة منذ عام 1984، وبالتحديد في قطاع الخدمات الاجتماعية والزراعة والري والتنمية الريفية والمياه والصرف الصحي.[125]

من بين أبرز المانحين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الأوروبي ببرامجه المختلفة، والحكومة الهولندية، وبنك التنمية الألماني KFW، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ووي وورلد – جي ي سي WeWorld-GVC (إيطاليا)، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID، والمركز التعاوني السويدي ومنظمة وي إيفيكت WeEffect، والوكالة

115 International Peasants Movement – La Via Campesina. "About La Via Campesina". Check the link: https://shorturl.at/33j7o

116 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري، ص43

117 مقابلة مع عبير البطمة.

118 Friends of Earth International. "Who we are: Our history". Check the link: https://shorturl.at/5ZSF2

119 Ibid

120 تُعد «شبكة المنظمات البيئية» نموذجًا فعّالًا لتحالف من منظمات المجتمع المدني في فلسطين، تضم 16 مؤسسة تعمل معًا في مجال الضغط والمناصرة البيئية بهدف التأثير في السياسات العامة والدفاع عن الحقوق البيئية. يشكّل هذا التحالف مثالًا حيًا على توحيد الجهود من أجل العدالة البيئية، ويُظهر كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنسق فيما بينها لتشكيل قوة ضغط جماعية ومتماسكة.

121 مقابلة مع عبير البطمة.

122 مقابلة مع عبير البطمة.

123 مقابلة مع عبير البطمة.

124 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، «تعريف بالصندوق»، متاح على https://shorturl.at/ncdFq

125 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، « إجمالي المشاريع (1974 – 2022): فلسطين»، متاح على https://shorturl.at/xMLPi

السويدية للتعاون الإنمائي الدولي Sida، وجمعية التعاون من أجل السلام الإسبانية ACPP، ومؤسسة إنقاذ الطفل. بالإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من المنظمات الدولية الأخرى التي تمكّن الفلسطينيين على مستويات مختلفة من تحقيق أهداف التنمية في السياق العالمي كشركاء للجهات الممولة كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO، وأوكسفام. حتى في ظل حرب الإبادة في قطاع غزة، عملت العديد من هذه المؤسسات على تنفيذ مجموعة من التدخلات المعنية بقطاع الزراعة. (انظر/ي المرفق رقم 6)

يمثّل التدخل الدولي في فلسطين عبر المنح والمساعدات عاملًا مركزيًا في تشكيل العلاقة بين المنظمات الأهلية والبيئة السياسية والاقتصادية التي تعمل فيها. ورغم أهمية هذا التدخل من حيث توفير الدعم المالي، فهو لا يخلو من إشكاليات تتعلق بطبيعة هذا الدعم وأهدافه، ومدى انسجامه مع أولويات المجتمع الفلسطيني وسعيه نحو السيادة الغذائية.

من الملاحظ أن معظم تدخلات الجهات المانحة تركز على البعد الإغاثي بدلاً من المساهمة في إحداث تحولات هيكلية في البنية الاقتصادية أو الغذائية. فهذه المساعدات تستجيب في الغالب لاحتياجات آنية من دون أن تضع الأسس لتنمية مستدامة تعزز الاستقلال الغذائي أو الاقتصادي للفلسطينيين. ورغم هذا الطابع، توجد بعض المبادرات نجحت في تجاوز المنطق الإغاثي، كالمشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، مثل مشروعات الصرف الصحي التي شارك الاتحاد الأوروبي في دعمها، ما يعكس إمكانية تحقيق شراكات تنموية فاعلة إذا توفرت الإرادة والتخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة. غير أن نجاح هذه المبادرات لا يزال مشروطًا بجاهزية المجتمع المحلي، وتعزيز دور الدولة في الرقابة والتوجيه الرشيد للتنفيذ.[126]

يشير المتخصصون إلى أن تدخلات المانحين تركز غالبًا على الحلول التقنية مثل تحسين العرض الزراعي أو ترشيد الطلب، متجاهلة الأبعاد السياسية والاجتماعية والإشكالات البنيوية في الحوكمة. كما تُبنى هذه التدخلات على أولويات الممولين وليس احتياجات الفلسطينيين، وتفتقر إلى الاستمرارية والتنسيق المحلي والدولي، مع تجاهل الواقع الديناميي للفلسطينيين، ما يجعل العدالة البيئية والمناخية تُعامل أحيانًا معاملة «الترف الفكري». يثير هذا تساؤلات حول فعالية استخدام الأموال وما إذا كانت تساهم في بناء سياسات وطنية أم تقتصر على مشروعات قصيرة الأجل بعيدة عن رؤية تنموية شاملة.[127]

من جهة أخرى، يشير بعض الخبراء إلى غياب الإشراف الجاد على صرف المنح الدولية، إذ تقدم الجهات المانحة مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي التمويل بشروط مسبقة قد لا تتوافق مع السياق المحلي أو أهداف الاستقلال الغذائي. ورغم أن التمويل قد يمكّن مؤسسات المجتمع المدني، فهو لا يحقق بالضرورة تحولات حقيقية في السياسات الزراعية أو البيئة التنموية. كما أن المنافسة على التمويل تجبر المنظمات على أنشطة شكلية بعيدًا عن معالجة المشكلات البنيوية في القطاع الزراعي.[128]

يرى البعض أن فشل بعض المشروعات الممولة، رغم جودتها النظرية، يعود لغياب آليات المتابعة والاستدامة، إذ تُترك مشروعات مؤقتة مثل محطات التحلية أو تطوير البنية التحتية من دون صيانة أو تمويل مستمر. كما أن ضعف الثقافة البيئية والبنية التحتية يجعل تنفيذ مشروعات بيئية مستدامة شبه مستحيل من دون تغييرات أعمق في الثقافة العامة والحوكمة، إذ لن يتحمّس المواطن للمشاركة في حماية مشروع بيئي أو مرفق عام لا يشعر بأن المصلحة العامة تمس حياته مباشرة.[129]

رغم هذه التحديات، ظهرت بعض النماذج الناجحة يمكن البناء عليها، مثل مشروع GGP الذي دعمته مؤسسات فلسطينية بتمويل أوروبي، وشمل محاور متعددة كالبنية التحتية والمناصرة والتنمية المجتمعية. لكن التحدي الأساسي الذي واجهه المشروع – كما سواه – هو الاستدامة، ما يفتح النقاش مجددًا حول ضرورة دمج هذه المبادرات في سياسات وطنية ذات رؤية بعيدة المدى.[130] تذهب بعض الآراء إلى ضرورة أن يراجع الاتحاد الأوروبي نهجه بالكامل، بحيث يدعم السياسات النابعة من الداخل الفلسطيني، ويضغط نحو مشاركة المنظمات القاعدية في الحكم وصياغة الأولويات.[131]

بالمقابل، تعمل بعض الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID على تعزيز القطاع الخاص والشركات الكبرى، من دون أن تولي اهتمامًا كافيًا للمزارعين الصغار أو لمقومات السيادة الغذائية. الحال أن المشروعات الصغيرة أو التمويلات المحدودة قد تحقق أثرًا في المجتمعات المحلية، لكنها تظل غير كافية لإحداث تحول وطني واسع النطاق. ويتضح من التجربة أن التمويل الأجنبي – في صيغته الحالية – يظل أداة غير كافية ما لم يُرافقه حوار سياسي، وتغيير في

126 مقابلة مع صلاح البابا.
127 مقابلة مع حسن المحاريق.
128 مقابلة مع عمر الطيطي.
129 مقابلة مع حسن المحاريق.
130 مقابلة مع حسن المحاريق.
131 مقابلة مع حسن المحاريق.

ثقافة الحوكمة، وشراكة حقيقية مع المجتمع المدني.[132]

أبدت الإجابات على الاستبيان الموزع لعينة من المنظمات الأهلية الفاعلة ضمن إطار الدراسة تنوعًا كبيرًا في الجهات الدولية المانحة التي قدمت تمويلًا لبرامج مرتبطة بالأمن الغذائي. يمكن تصنيف هذه الجهات إلى ثلاث فئات رئيسة، لكل منها طابعها ودورها:

1. جهات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، والفاو FAO، وبرنامج الأغذية العالمي WFP، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA. ورد ذكرها في إجابات عدد من المؤسسات. يُركّز تمويل هذه الجهات على التنمية التقنية، والأمن الغذائي، والإغاثة، ويُنفَّذ في الغالب عبر مؤسسات رسمية، ما قد يحد من مساحة التأثير السياسي المباشر لمنظمات المجتمع المدني.

2. جهات مدعومة من حكومات (أوروبية وأمريكية) مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والتعاون السويدي، والإسباني، والنرويجي، والبلجيكي، والهولندي، وصناديق الاتحاد الأوروبي. وردت في عدد من الإجابات. تمويل هذه الجهات هو الأوسع انتشارًا من حيث الحجم، لكنه يأتي مشروطًا في الغالب، أو موجّهًا ضمن استراتيجيات أمنية واقتصادية لا تتقاطع دائمًا مع أجندات السيادة الغذائية والعدالة البيئية من منظور تحرري.

3. منظمات غير حكومية دولية مستقلة مثل أوكسفام OXFAM، ومنظمة كير CARE، ومنظمة أنقذوا الأطفال Save the Children، والإغاثة الإسلامية، وغلوبال كوميونيتيز Global Communities، وغيرها. أظهرت المؤسسات تقديرًا أكبر لأدوار هذه الجهات في تمويل المبادرات المجتمعية، خاصة ما يعزز منها الزراعة البيئية ويمكّن الفئات الهشة. لكن تعتمد بعض هذه المنظمات على تمويل حكومي، ما قد ينعكس على مرونتها في دعم السياسات البديلة الجذرية.

هذا التنوع في مصادر التمويل يعكس تشابكًا بين فرص الدعم من جهة، وبين القيود المفروضة على استقلالية الأجندات من جهة أخرى. أشار عدد من المؤسسات إلى الحاجة إلى فك الارتباط مع التمويل المشروط الذي يقتصر على تعزيز الأمن الغذائي في الغالب، لكنه كثيراً ما يدفع نحو أجندات نيوليبرالية لا تأخذ في الاعتبار السياق الاستعماري في فلسطين.

وعليه، يتطلب تعزيز استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني وتأثيره لا مجرد توسيع قاعدة التمويل، بل إعادة توجيهه نحو دعم السيادة الغذائية، وتمكين الفاعلين المحليين في عملية صياغة السياسات وتطبيقها، وبناء نماذج بديلة قائمة على العدالة البيئية ضمن رؤية تحررية.

واقع الغذاء في فلسطين المحتلة بعد السابع من أكتوبر 2023: التجويع كأداة حرب

شهدت فلسطين منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحدة من أوسع موجات العنف المنهجي التي قادتها المنظومة الاستعمارية الصهيونية، والتي اتخذت طابع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، خاصة في قطاع غزة. فقد تعرّض المدنيون هناك لعمليات قتل جماعي مترافقة مع تدمير شامل للبنية التحتية ومقومات الحياة الأساسية. وفي الوقت نفسه، طالت الضفة الغربية اعتداءات واسعة النطاق تمثلت في اقتحامات واعتقالات جماعية وتخريب للبنى التحتية. ووفقًا للمعطيات المتوفرة حتى شهر حزيران/يونيو من عام 2025، ارتقى نحو 42,979 شهيدًا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصيب ما يزيد على 104,714 شخصًا، يُشكّل الأطفال والنساء قرابة الثلثين منهم (66%).[133] كما أسفرت هذه الاعتداءات عن نزوح أكثر من مليوني فلسطيني داخل قطاع غزة نتيجة تدمير ما يقارب 360 ألف وحدة سكنية، إلى جانب استهداف المخيمات الفلسطينية في جنين وطولكرم وتخريب البنية التحتية في طوباس.

لو أردنا الحديث عن قطاع غزة، وبالعودة إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تفيد البيانات أن أكثر من 90% من سكان قطاع غزة (حوالي 2.08 مليون شخص) يواجهون بين 24 تشرين الثاني/نوفمبر و7 كانون الأول/ديسمبر 2023. مستويات عالية من سوء التغذية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، مصنفة في المرحلة الثالثة من التصنيف الدولي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي (IPC) أو أعلى (أزمة أو أسوأ). ومن بين هؤلاء، كان أكثر من 40% من السكان (939,000 شخص) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من IPC) وأكثر من 15% (378,000 شخص) في حالة كارثة (المرحلة الخامسة من IPC).[134] وصل عدد المتوفين نتيجة التجويع الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة حتى تاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2025 إلى حوالي 361 منهم 130 طفلًا.[135]

وعلى صعيد الضفة الغربية، زادت دولة الاحتلال عدد البوابات

132 مقابلة مع عمر الطيطي.

133 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – آخر تحديث 13 تشرين الأول/أكتوبر 2024. متاح على https://www.pcbs.gov.ps/

134 The Integrated Food Security Phase Classification (IPC). "Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 24 November - 7 December 2023 and Projection for 8 December 2023 - 7 February 2024". Check the following link: https://tinyurl.com/2p9w5c75

135 شبكة الجزيرة الإخبارية، «غزة تسجل أكبر عدد من شهداء التجويع في يوم واحد»، 2 أيلول/سبتمبر 2025، متاح على https://shorturl.at/phnq2

والحواجز الأسمنتية في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولغاية أول عام 2025، لتصل إلى 898 حاجزًا وبوابة عسكرية.[136] وفي تحديثٍ جديد، نشرت شبكة قدس الإخبارية أن عدد البوابات وصل إلى 1,000 بوابة منتشرة على خارطة الضفة الغربية.[137] بالإضافة إلى اعتقال الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وزيادة وتيرة الاستيطان والسيطرة على الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.

تحديات تحقيق السيادة الغذائية في فلسطين المحتلة

تواجه السياسات الغذائية في فلسطين تحديات بنيوية ناتجة عن واقع سياسي واقتصادي معقد، في القلب منه الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيودًا مباشرة على العناصر الأساسية للإنتاج الغذائي: الأرض والمياه والموارد البشرية. فالمعابر تخضع للسيطرة الإسرائيلية، والمياه موزعة بغير عدل، والأراضي الزراعية تُصادر أو تُقيَّد استخداماتها، ما يعيق تطور سلسلة الإنتاج الغذائي ويُفرغ السياسات الوطنية من مضمونها الفعلي.

- **الاحتلال كعائق بنيوي:** يُجمِع المبحوثون والمتخصصون على أن الاحتلال الإسرائيلي يُشكِّل العائق الأكبر أمام تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، بفعل تدميره البنية التحتية الزراعية، واستهدافه الأراضي والمحاصيل، ومنعه الوصول إلى المناطق المصنفة (ج)، ما يتسبب بمجاعة منهجية في قطاع غزة وهشاشة غذائية مزمنة في الضفة الغربية. يسفر اعتماد الفلسطينيين على الاستيراد بنسبة تصل إلى 95% في السلع الأساسية كالقمح عن جعل الأمن الغذائي عرضة لتقلبات الأسواق الدولية والسياسات الخارجية، ويضعف قدرة المجتمع المحلي على تأمين احتياجاته ذاتيًا. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ضعف في السياسات الاقتصادية الفلسطينية غير المنسجمة مع واقع غياب السيادة؛ فالمجتمع الفلسطيني لا يتحكم بالحدود أو بحركة البضائع، ما يمنع تطوير سياسة زراعية وطنية مستقلة وقادرة على التكيف مع التحديات المناخية والتحولات البيئية.
- **تداخل السياسات والمنافسة غير العادلة:** أسفر غياب التنسيق بين السياسات الزراعية الحكومية والقطاع الخاص عن منافسة غير عادلة أضعفت قدرة المزارعين والمؤسسات الأهلية على الصمود، لا سيما في ظل هيمنة شركات احتكارية وتداخل الاستيطان مع السوق المحلي. كما عطّل الانقسام السياسي الداخلي منذ عام 2006 العمل بسياسات وطنية موحدة، إذ تختلف السياسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يضعف فاعلية أي خطة وطنية استراتيجية، بما فيها الخطط الخمسية الجاري إعدادها بمشاركة بعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في القطاع الزراعي. ومع دخول المنتجات الأجنبية، بما فيها تلك القادمة من المستوطنات، إلى السوق الفلسطيني بلا رقابة أو حماية كافية، تضعُف الصناعات المحلية الصغيرة والتقليدية وتتراجع فرص تحقيق اقتصاد مقاوم ومستدام يراعي العدالة البيئية والمناخية.
- **ضعف الحماية الرسمية للمزارعين والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية:** لا توجد سياسات رسمية لحماية صغار المنتجين من تقلبات السوق أو المناخ، ما يزيد من هشاشتهم ويجعلهم عرضة لخسائر فادحة، كما حدث مع مزارعي البطيخ والزيتون. النقص في منشآت التخزين والثلاجات وصوامع الحبوب المركزية يُضعف القدرة على الحفاظ على فائض الإنتاج ويسفر عن تذبذب الأسعار وخسائر كبيرة، لا سيما في مواسم الوفرة.
- **تفتت الجهد المؤسسي وضعف التنسيق:** تعمل المؤسسات الأهلية في ظروف صعبة وبموارد محدودة، وغالبًا بجهود فردية أو غير منسقة، ما يجعل أثر تدخلاتها محدودًا وغير مستدام، لا سيما في ظل التمويل القصير الأمد. ينتهي العديد من المشروعات بمجرد انتهاء التمويل من دون خطط متابعة أو صيانة، ليتدهور ما أُنجِز، كما حدث في بعض محطات التحلية.
- **تحديات التحولات المناخية والتدهور البيئي:** يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني تأثيرات مباشرة من التحولات المناخية، بما في ذلك الجفاف المتكرر، والفيضانات، وتغير أنماط الأمطار، ما يزيد من الضغط على الموارد المائية ويهدد إنتاجية الأراضي الزراعية. يفرض هذا الوضع الحاجة إلى استراتيجيات تكيفية ترتكز على الزراعة المقاومة للمناخ وإدارة المياه المستدامة واعتماد تقنيات إنتاج صديقة للبيئة.
- **محددات الاقتصاد السياسي:** يسهم هيكل الاقتصاد الفلسطيني غير المستقر، والسيطرة الإسرائيلية على الأسواق والموارد، في تعزيز عدم المساواة وإضعاف القدرة على تحقيق العدالة البيئية والمناخية. فغياب سيطرة الفلسطينيين على السياسات الاقتصادية الأساسية مثل الجمارك والضرائب والتحكم بالموارد المائية يضعف القدرة على تصميم برامج دعم للمزارعين والصناعات المحلية، ويحول دون بناء منظومة اقتصادية مقاومة للأزمات والمخاطر المناخية.

136 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، «مقاومة الجدار: 898 حاجزًا عسكريًا وبوابة تحاصر المواطنين في الضفة»، 22 كانون الثاني/يناير 2025، متاح على https://shorturl.at/lAwlv

137 شبكة قدس الإخبارية، «البوابات الحديدية في الضفة الغربية... من صناعة الفقر إلى اغتيال الكيانية السياسية»، 12 نيسان/أبريل 2025، متاح على https://shorturl.at/NWsKS

التوصيات

رغم التحديات الكبيرة في الزراعة الفلسطينية تحت الاحتلال، توجد فرص لتعزيز السيادة الغذائية ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. فتنشيط الأراضي غير المستغلة وتمكين المزارعين من العودة للإنتاج يساهم في تحسين دخلهم وتعزيز الاقتصاد المحلي المقاوم، وتلخص التوصيات المتعلقة بتأسيس هذا المسار في الجدول التالي:

جدول رقم (4): التوصيات

المحور	التوصية
السياساتي	• زيادة حصة وزارة الزراعة في الموازنات القادمة. • تعزيز التنسيق المؤسسي بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة لدعم السيادة الغذائية. • وضع سياسات لحماية أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني، مع معالجة قيود الاسترداد الضريبي لصغار المزارعين. • توجيه الجهود نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل التبعية للمنتجات المستوردة، ولا سيما الإسرائيلية. • استهداف تمويل الأغوار لإعادة إحيائها كسلة غذاء فلسطينية ومعالجة ملوحة المياه. • صياغة سياسات تدريجية قابلة للتطبيق، وتفعيل القوانين البيئية، وإنشاء "شرطة بيئية" لمحاسبة الملوثين. • وضع قانون لتعرفة المياه الزراعية وتشديد متابعة تسعيرة الكهرباء الزراعية. • تشجيع الحصاد المائي واستخدام مياه الأمطار والمياه المعاد تدويرها مع التشديد على الحق الطبيعي في المياه. • تفعيل قانون حماية المستهلك وتنظيم أسعار الأعلاف وزيادة سعة التخزين للأعلاف والحبوب. • إعادة النظر في دعم المزارعين وتخصيصه لأصحاب الحيازات الصغيرة. • استخدام البذور والتقاوي البلدية وتعزيز التعاونيات لتوفير المدخلات بأسعار مناسبة، مع تطوير قوانين التعاونيات وحمايتها من الاستهداف. • إعادة بناء مقرات التعاونيات المدمّرة وتوفير البنية التحتية اللازمة.
المنظمات الأهلية	• تمكين المؤسسات الأهلية من الانتقال من العمل الإغاثي إلى مشروعات استراتيجية للسيادة على الغذاء، وبناء شراكات محلية ودولية لدعم الزراعة المستدامة. • توحيد تعريف السيادة الغذائية فلسطينيًا وربطها بإنتاج المواد الغذائية الأساسية محليًا، مع التركيز على المياه كشرط أساسي. • استكمال التدخلات الإنسانية العاجلة (غذاء ومأوى وصحة) خصوصاً في غزة، بالتوازي مع إعادة تأهيل الأراضي الزراعية واستثمارها في مشروعات إنتاجية مثل الزراعة والكمبوست والدفيئات والحصاد المائي. • الضغط لتوفير أدوات تمويل عادلة ومراجعة سياسات المؤسسات لتشمل الفئات المهمشة. • تأمين تمويل دولي مرن بعيد عن الشروط السياسية، والسعي لتبني رؤية فلسطينية مستقلة لتمويل القطاع الزراعي والتعاونيات.

الصناديق والتأمينات والإعفاءات	• تفعيل التأمينات الزراعية وصندوق درء المخاطر بفعالية. • إعادة النظر في إنشاء بنوك اجتماعية/زراعية لدعم الفقراء. • زيادة الإعفاءات والإجراءات القانونية لتسهيل تسجيل التعاونيات لصالح صغار المزارعين. • تطوير آليات الاسترداد الضريبي لمدخلات الإنتاج بسرعة. • تأسيس صندوق وطني لدعم التعاونيات الزراعية والحرفية لضمان استمراريتها في الأزمات.
التخطيط الاستراتيجي	• إعداد خطط بديلة لإدارة الإنتاج الزراعي أثناء الحروب والنزوح، بدلاً من الاستجابات العشوائية. • تشجيع الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في المدن والمناطق المحيطة بها. • الاستثمار في معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة للري وحماية التربة من التلوث الناتج عن الحروب. • تحديد الأراضي المناسبة للمنتجات الاستراتيجية وتقديم الدعم الفني والمادي لها. • حماية المحاصيل المحلية (زيت وتمر وبطيخ) عبر ضرائب على البضائع الأجنبية وتشجيع الاستهلاك المحلي. • تطوير سلاسل التوريد للحليب وإعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأعلاف والسماد. • تنسيق وتنويع محاصيل المبادرات الإنتاجية والتعاونيات لتجنب تكديس الإنتاج. • حماية صغار المزارعين من استغلال الوسطاء في التسويق. • تبني قوانين وسياسات لتنظيم بيع الأراضي ومنع تحويل الأراضي الزراعية إلى غير زراعية. • إعطاء الأولوية لاستهلاك منتجات صغار المزارعين وتشجيع الزراعة المحلية لتعويض الاستيراد.
المجتمعي (تشبيك ومبادرات)	• الاستثمار في معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة للري وحماية التربة من التلوث الناتج عن الحروب. • معالجة القيود المتعلقة بالميراث والتمويل والملكية لضمان عدالة جندرية في إعادة الإعمار. • توسيع شبكة الفاعلين في اقتصاد الصمود وتعزيز العلاقة التبادلية بين الإنتاج والاستهلاك. • توفير «حقائب بذور متنقلة» مقاومة للملوحة والأمراض لدعم المزارعين في أوقات الأزمات. • تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخضروات الأساسية مع إمكانية تصدير الفائض، رغم محدودية اكتفاء القمح والشعير. • نقل الخبرات الزراعية بين أصحاب الحيازات الصغيرة، خصوصاً في الحصاد المائي والبذور البلدية. • تكثيف المبادرات المجتمعية لتسويق منتجات المزارعين وورش التوعية حول الزراعة وأهمية العودة للأرض. • تشجيع استخدام الموارد المحلية والبذور البلدية غير المهجنة. • توسيع تطبيق الحصاد المائي وإنشاء برك زراعية وحماية التربة من الانجراف. • زيادة الأنشطة التطوعية والأسواق الشعبية لتعزيز التبادل المباشر بين المستهلك والمنتج. • دعم التعاونيات وتنظيم قطاع الإنتاج التعاوني. • استثمار وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز هذه الجهود.

المصادر والمراجع

اتحاد لجان العمل الزراعي، «اتحاد لجان العمل الزراعي: عن الاتحاد»، متاح على https://shorturl.at/H1kq3

ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟، 17 أيار/مايو 2017، متاح على https://shorturl.at/eiwDH

الإغاثة الزراعية الفلسطينية، «الإغاثة الزراعية الفلسطينية: من نحن»، متاح على https://pal-arc.org/ar/about-us

وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، « د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الحصاد الاقتصادي للعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025»، 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 47 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، 29 آذار/مارس 2023، متاح على https://shorturl.at/axY15

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للإسكان ويوم الإسكان العربي بعنوان: أنسنة المدن من دعائم الصحة النفسية لأفراد المجتمع»، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، متاح على https://t.ly/jZEcg

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث (دورة أيلول 2023)»، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متاح على https://t.ly/VLIok

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي»، 21 آذار/مارس 2023، متاح على https://rb.gy/1w27ne

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى السنوية 46 ليوم الأرض بالأرقام والاحصائيات»، متاح على https://bit.ly/3D34ak5

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية»، 2022.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2022 بمناسبة اليوم العالمي للعمال»، متاح على https://shorturl.at/vPV16

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة 1997-2026»، 26 أيار/مايو 2021، متاح على https://t.ly/cvQuT

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. علا عوض تستعرض: أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024»، 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح على https://shorturl.at/dtOr0

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2021»، 30 كانون الأول/ديسمبر 2022متاح على https://bit.ly/3qHnFbM

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، 29 آذار/مارس 2020، متاح على https://bit.ly/3idXUcF

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان»، 11 تموز/يوليو 2020، متاح على https://bit.ly/39aRFTb

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض»، 2019.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، « نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين في جميع القطاعات في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2017»، متاح على https://bit.ly/2KUtbUY

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مستويات المعيشة في فلسطين 2017»، 15 نيسان/أبريل 2018، متاح على https://bit.ly/2PHQXUK

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2015-2016»، متاح على https://bit.ly/2xpSS7q

عبد العزيز الصالحي، التعاونيات في ظل السياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2022، متاح على https://shorturl.at/fFE9H

عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري، مؤسسة دالية المجتمعية، 2021، متاح على https://shorturl.at/Gfv7s

غازي الصوراني، التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية، 2009.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د21-) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر1966 وبتاريخ بدء النفاذ 23 آذار/مارس 1976 وفقا لأحكام المادة 49، متاح على https://bit.ly/36Vh8Qf

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، «نبذة عن المركز»، متاح على https://ar.esdc-pal.org/about/

الموقع الإلكتروني للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، «تعريف بالصندوق»، متاح على https://shorturl.at/ncdFq

الموقع الإلكتروني للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، «إجمالي المشاريع (1974 – 2022): فلسطين»، متاح على https://shorturl.at/xMLPi

الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، «اجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة»، متاح على https://t.ly/Cq-uf

الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، «الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة»، متاح على https://t.ly/b2CcN

الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، «أهداف التنمية المستدامة: الهدف 2 – القضاء على الجوع»، متاح على https://t.ly/HYJ-d

الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، «أهداف التنمية المستدامة»، متاح على https://t.ly/sj6_S

الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، «الأمم المتحدة وتغير المناخ: اتفاق باريس»، متاح على https://bit.ly/3Gashhu

أحمد السيد النجار، الاقتصاد الصهيوني الغاصب والاقتصاد الفلسطيني الأسير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023.

ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

سلطة جودة البيئة، «نشرة تعريفية حول خطة المساهمات المحددة وطنياً لتغير المناخ لدولة فلسطين والمقدمة الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ».

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، «ائتلاف المؤسّسات الأهليّة الزراعيّة بالشراكة مع شبكة المنظمات البيئية يطلقان حملة يلا نحميها لتحمينا البيئية»، 8 حزيران/يونيو 2022، متاح على https://shorturl.at/o2yGh

شبكة المنظمات البيئية، «عن شبكة المنظمات البيئية - أصدقاء الأرض فلسطين»، متاح على https://shorturl.at/IU0sj

سعد الدين زيادة وعلي وافي، «ضرورة السيادة الغذائية في غزة في ظل جائحة كورونا»، فيمشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد– 19، فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية، أيلول/سبتمبر 2020.

قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، متاح على https://bit.ly/3kVjKFZ

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، متاح على https://bit.ly/2Wepkcl

جورج كرزم، «السيادة الغذائية الوطنية على الغذاء»، مركز العمل التنموي – معاً، 2015.

جيان كوستانيني وآخرون، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة – التقرير النهائي، Sogec، 2011، ص21، متاح على https://bit.ly/3zBjDnp

عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث، «الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي»، في الحق في الغذاء، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.

جوليانو مارتينيلو، «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». في الحق في الغذاء، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.

مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، «عن المجموعة: نبذة تاريخية»، متاح على https://shorturl.at/PT29n

مركز العمل التنموي (معاً)، «حول مركز معاً»، متاح على https://shorturl.at/Lg2ST

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، «نبذة تاريخية»، متاح على https://shorturl.at/nIhKe

مركز أبحاث الأراضي، «من نحن: نبذة تاريخية»، متاح على https://www.lrcj.org/ar/about

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، «قطاع الزراعة: الاستزراع السمكي، تسمين اللحوم الحمراء، الأعشاب الطبية، الأنشطة الزراعية المجمعة، العلف الحيواني».

وزارة العمل الفلسطينية، «استراتيجية قطاع العمل للأعوام 2021-2023»، نيسان/أبريل 2020، متاح على https://shorturl.at/ivIds

وزارة الخارجية الفلسطينية، «قائمة بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين (حتى أيلول/سبتمبر 2020)»، تشرين الأول/أكتوبر 2020، متاح على https://bit.ly/3J2Ljb1

Alsalehi, Abdalaziz. “The Palestinian Public’s Perception of Palestinian CSOs – Investigative Study”. 7amleh-The Arab Center for the Advancement of Social Media. October 2021. Check the following link: https://shorturl.at/RhrTX

Aron, Adam R. “The Climate Crisis: Science, Impacts, Policy, Psychology, Justice, Social Movements”. New York, NY: Cambridge University Press, 2023.

B’TSELEM – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. “Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians”. February 2014. Check the link: https://bit.ly/34DJ2TH

Friends of Earth International. “Who we are: Our history”. Check the link: https://shorturl.at/5ZSF2

International Peasants Movement – La Via Campesina. “About La Via Campesina”. Check the link: https://shorturl.at/33j7o

The World Bank Group. “Overview on Civil Society - History”. Check the following link: https://bit.ly/3y4vppJ

World Economic Forum. “Who and what is ‘civil society?’”. Check the following link: https://bit.ly/2V6rcmX

United Nations. “The UN and Civil Society”. Check the following link: https://bit.ly/3kQhuzX

UNDP. “What is just transition? And why is it important?”. Published November 2022. Check the following link: https://shorturl.at/uYddq

الملحق: المقابلات الميدانية

قائمة مقابلات الضفة الغربية

الرقم	الاسم	المؤسسة	تاريخ المقابلة
1	عزت زيدان	منسق ائتلاف المؤسسات الزراعية	2025-04-26
2	صلاح البابا	مدير عام الإرشاد في وزارة الزراعة الفلسطينية	2025-04-26
3	حسن محاريق	مسؤول وحدة المناصرة في جمعية الإغاثة الزراعية	2025-04-26
4	رامي مسعد	مركز الفن – منسق ملتقى الشراكة الشبابي	2025-04-28
5	عبير بطمة	منسقة شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية	2025-04-29
6	جورج كرزم	رئيس تحرير مجلة آفاق البيئة والتنمية ومدير وحدة الدراسات في مركز معاً التنموي	2025-04-30
7	بسام أبو غليون	المدير العام لاتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية	2025-05-07
8	عمر الطيطي	منسق مشاريع في اتحاد لجان العمل الزراعي	2025-05-22
9	اشرف أبو حية	محامي وحقوقي في مؤسسة الحق	2025-06-21
10	أشرف سمارة	مسؤول دائرة الإحصاءات الاقتصادية في جهاز الإحصاء الفلسطيني	2025-06-23
11	عبدالرحمن التميمي	المدير العام لجمعية الهيدرولوجيين	2025-06-24
12	سعد داغر	مهندس وناشط في الزراعة البيئية	2025-07-12
13	رائد دعبي	المدير العام لجمعية بذور للتنمية	2025-07-17
14	عائشة حموضة	مسؤولة وحدة النوع الاجتماعي في اتحاد عمال فلسطين	2025-07-22
15	عباس ملحم	رئيس اتحاد المزارعين	2025-07-22
16	جاد اسحاق	المدير التنفيذي لمركز أريج	2025-07-31
17	يوسف الترك	رئيس هيئة العمل التعاوني سابقا	2025-07-31
18	جميل ضبابات	مسؤول مكتب الشمال في وكالة وفا للأنباء	2025-08-12
19	حنين زيدان	المدير العام لجمعية تنمية المرأة الريفية	2025-08-17
20	نضال أبو الرب	مدير دائرة الأبحاث والدراسات والاستكشاف في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	2025-08-26
21	إصرار هيلانة	مدير عام إدارة الجمعيات الخيرية في وزارة الداخلية	2025-04-22

قائمة مقابلات قطاع غزة

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي	تاريخ إجراء المقابلة
1	أحمد الصوراني	المدير التنفيذي لمنتدى الزراعة الحضرية وشبه الحضرية	2025-04-27
2	حسام الخطيب	مدير المشاريع في وزارة الزراعة	2025-05-06
3	سعد زيادة	المدير التنفيذي لمؤسسة اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة	2025-05-06
4	منذر سالم	مدير عام مصادر المياه – في سلطة المياه وجودة البيئة	2025-05-10
5	أمجد الشوا	مدير شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة ومنسق ضمن food cluster	2025-06-12
6	علي وافي	مهندس زراعي ومدير مشروع في مؤسسة الاغاثة الزراعية	2025-07-19
7	فادي الشلتوني	مدير تنمية التعاون في هيئة العمل التعاوني وزارة العمل في قطاع غزة	2025-07-27
8	جلال إسماعيل	مهندس في سلطة الطاقة	2025-08-19
9	أسماء مسعود	مسؤولة الجندر في الفاو	2025-08-21
10	أحمد حلس	مدير المعهد الوطني البيئي والتنمية	2025-08-19

قائمة الأسئلة

- كيف يتم حاليًا صنع السياسات المتعلقة بالغذاء في فلسطين؟
- كيف من الممكن وصف التحديات التي يواجهها قطاع الغذاء في فلسطين؟
- من المستفيد من السياسات والممارسات الحالية (من حيث القطاعات، المناطق، أو الفئات المجتمعية)؟ من هم الرابحون ومن هم الخاسرون؟ ومن تم تهميشه وأصبح معرضًا لانعدام الأمن الغذائي نتيجة لذلك؟
- كيف تصفون الإلمام بمفهوم السيادة الغذائية لدى المنظمات الأهلية ومفهوم الأمن الغذائي؟
- عندما يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات: ما الشكل الذي يتخذونه في هذا الإشراك؟ وما هي التأثيرات (المقصودة وغير المقصودة) لهذا الإشراك (هل هي إيجابية أم سلبية)؟
- لماذا يتم استبعاد منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان من عملية صنع السياسات المتعلقة بإنتاج الغذاء؟
- كيف ترغب منظمات المجتمع المدني في الانخراط في عملية صنع السياسات؟ وما الموارد التي تحتاجها لتتمكن من لعب دور أكبر في تشكيل السياسات العامة المتعلقة بالغذاء؟ ا ما الموارد (المادية وغير المادية) التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني لتتمكن من لعب دور أكبر في تشكيل السياسات العامة المتعلقة بالسيادة الغذائية؟
- كيف يدعم أو يتعامل الفاعلون الدوليون (مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والجهات المانحة الثنائية الأخرى) حاليًا مع قطاع الغذاء في فلسطين؟ هل ينحصر دعمهم في الحلول التقنية (مثل زيادة العرض أو تحسين الطلب)، أم أنهم يدرجون في تدخلاتهم اعتبارات «العدالة» وإصلاحات الحوكمة الرشيدة في القطاع؟ وعلى وجه الخصوص، كيف يتفاعل الاتحاد الأوروبي حاليًا مع منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بتطوير السياسات؟ وهل توجد مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي تستحق الدراسة من حيث الدروس المستفادة؟

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس